

0.10

قانون رقم (۲۰) لسنة ۱۹٦٤

قانون ضريبـــة اللخل

製度

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

| مركزهسا | رقم الشركة القديم | اسم الشركة |
|-----------------|-------------------|---|
| تابلس | 975 | » علي وحمزه ومحمد فياض الحفش |
| القدس | 777 | » مونارك للمنسوجات |
| سفارین | 779 | ه باصات سفارین |
| البيرة | 741 | » معامل عبدالرحيم |
| • | | » باصات الشيوخ سعير حلحول القدس القروية |
| حلحول ـ الخليل | ٧ | المحدوده |
| ر امالله | Y. | ٣ صندوق الامة العربية المحدودة |
| القدس | 4 | ۵ ف ۱ أ ٠ كتانة المحدوده فلسطين |
| ر امالله | 14 | ه نقلیات العامین انجدو ده |
| القدس | YA | » آر·تي· للجر المحدودة |
| | ٣٥ | القولا زفر یادس و شرکاه المحدوده |
| (f | | « مزارعي ومصدرى البرتةال اليا في المتحدين |
| | ٤٠ | المحدوده |
| الطيبة _ رامانة | ٤١ | ۵ کمهرباء الطیبه المساهمة المحدوده |
| اريحا | £ Y | » باصات الديوك |
| القدس | 1 | ۱۱ سبئس (۱۹٤۸) المحدودة |
| | ٥ | » العامة للنقليات |
| ٠ | | سندوق ادخار وتأمين موظفي البنك العقارى العربي المحدودة |
| | 1 | المربي اعداوده |

نحن محمد بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (۲۵) لسنة ۱۹۶۶

قانون ضريبة الدخل

الفصل الأول

اسم القانون وبدء العمل به

00-101-0

المادة ١ -- يطلق على هذا القانون اسم (قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦٤) ويعمل به باستثناء ما نص عليه بخلاف ذلك اعتبارا من اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٦٥ .

تفسير اصطلاحات

المادة ٢ ـــ يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لما ادناه الا اذا دلـــــت القرينة على خلا ف ذلك : ــــ

تعبي لفظة (المملكة) المملكة الاردنية الهاشمية .

وتعني لفظة (الوزير) حيثما وردت وزير المالية .

وتعني لفظة (المدير) رثيس دائرَة ضريبة الدخل او من ينيبه .

وتعني عبارة(مأمور التقدير) اي موظف يفوض خطيا من قبل المدير لاجراء اي تقدير بمقتضى هذا القانون .

وتعني لفظة (المكلف) كل شخص ملزم بدفع ضريبة الدخل .

وثعني عبارة (الدخل الحاضع للضريبة) ما يتبقى من مجموع مبلغ الدخل الذي يجنيه اي شخص من الموارد المشار اليها في المادة الحامسة بعد اجراء ما ينطبق عليه مـــن التنزيلات والاعفاءات بمقتضى هذا القانون.

الله الله الله الله المنطلة (الضريبة) ضريبة الدخل المفروضة بمقتضى هذا القانون .

وتعني عبارة (هيئة من الاشخاص) اية هيئة سياسية او معنوية او مدرسية واية شركة اواخوية، او رابطة او جمعية مـــن الاشخاص . سواء اكانت لها صفة معنوية ام لم تكن .

وتعني لفظة (شركسة) اية شركة مساهمة عامة او خاصة موسسة او مسجلة بمقتفيي قانون الشركات المعمول به داخل المملكة او خارجها وتشدل جمعية التعاون.

وتشمل لفظة (شخص)اية شركة او جمعية او هيئة من الاشخاص معنوية كانت ام غير معنوية. وتعني لفظة (مقرر او معين)ماهو مقرر او معين بنظام صادر بمقتضى هذا القانون .

وتعني عبارة (فاقد الاهلية)القاصر والمعتوه والمجنون وكل من يعتبر انه فاقد الاهاية قانونا .

وتعني عبارة (فائدة سند الدين)الفائدة المستحدّة الدفع من اي شخص بموجب سند او صك دين من صنف الائتدان سواء اكان ذلك السند او الصك على صورة عقد رهن ام اي صك او مستند آخر يتفسن اعترافا بدين .

وتعني عبارة (السلطة المحلية)اي مجلس بلسدې او محسلي واية سلطة او هيئة اخرى مماثلة موالفة بمقتضى اي قانون معدول بسه في المماكة يجيز انشاء السلطات المحاية وتشدل اية جمعية تعاونية او هيئة اخرى تدارس مهام السلطة المحالة.

وتعني لفظة (البنساء) البناء القائم على الارفس وكل حديقة او ساحة او ارفس اخرى تجسساور البناء وتحيط به وتستعمل معد او اعدت للاستعمال كجزء منه سواء اكان البناء مسكونا ام غير مسكون . . مستعمال ام غسير مستعمل مستغلل او غير مستغلل او غير مستغلل .

وتعني عبارة (البناء الصناعي) البناء الذي استعمل او يراد استعماله لمشروع صناعي تستعمل فيه الآت ميكسانيكية او مايتعاق به . وتشمل الارفسس القائم عليها وكل حديقة او ساحة او ارض اخرى تجاور البناء او تحيط به واستعملت او يراد استعماله معه سواء اكان البناء الصناعسي مستعملا ام غير مستغل .

وتعني لفظة (مقيم) لدى تطبيقها على اي فرد من الناس : ـــ

 أ ــ الفرد الاردني الجنسية الذي يقيم عادة ويكون له محل اقامة دائم في المملكة اذا اقام فيها خلال السنة السابقة لسنة التقدير مدة يعتبر ها مأمور التقدير معقولة ولا تتنافى مع ادعاء ذلك الفرد بأنه مقيم في المملكة .

ب ــ اي فرد اردني الجنسية اذا كان خلال اية مدة من السنة السابقة لسنة التقدير موظفا
 او مستخدما لدى حكومة المملكة او اية سلطة محلية فيها .

ج - الفرد غير الأردني الجنسية الذي يقيم في المملكة مدة او مددا يبلغ مجدوعها (١٨٣)
 ماية وثلاثة وثمانين يوما خلال السنة السابقة لسنة التقدير .

Oppinion Side

الفصل الثالث

مصادر الدخل

المادة ٥ ــ ١ ــ مع مراعاة احكام هذا القانون ، تدفع ضريبة الدخل على اساس الفئة او الفئات المعينة فيا يلي لسنة التقدير التي تبندىء في اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٦٥ و اكمل ســـنة تقدير تليها عن الدخل الذي يتأتى لأي شخص في المملكة او يجنيه منها من : .

العمل (اي الحرفة) او التجارة او المهنة او الصنعة

أ — ارباح او مكاسب أي عمل او اية حرفة او تجارة او مهنة او صنعة مهـ.ا كانت المدة التي جرت فيها ممارسة ذلك العمل او تلك الحرفة او المهنة او الصنعة ومن أية معاملة او صفقة منفصلة تعتبر بمثابة عمل او تجارة .

لاستخدام

ب ــ ارباح او مكاسب أية وظيفة بما في ذلك التميمة السنوية المقدرة للسكن او المنامة او المأكل او الاقامة (بعد طرح المبلغ الذي دفع او الواجب دفعه كبدل ايجار اومساهمة او خلاف ذلك مقابل المسكن او المنامة او المأكل او الاقامة. في الحالة التي لا يقدم فيها المسكن او المنامة او المأكل او الاقامة مجانا أو أية علاوة اخرى) .

- ١ فيما يتعلق بعلاوة الاعاشة او السفر اذا ثبت لما أمور التقدير بصورة تقنعه ان العلاوة لم تصرف في الوجوه التي لا يسمح بتنزيال عنها بموجب المادة الثانية عشرة .
- ٢ وفيا يتعلق بعلاوة الضيافة ان لا يزيد مقدارها على عشرة في الماية من الراتب السنوي الاساسي (باستثناء الرسوم او المنح او المكاسب الاخرى المتأتبة مسن الوظيفة) او على ماية وخمسين دينارا ويؤخذ في ذلك اصغر المبلغين اذا ثبت لمأمور التقدير بصورة تقنعه ان العلاوة السم تصرف في الوجوه التي لا يسمح بتنزيل عنها بموجب المادة الثانية عشرة . ويشترط في ذلك أن تعتبر ارباح أو مكاسب أية وظيفة جرت ممارستها في المملكة أنها تأتت أو جنيت في المملكة مواء اقبضت تلك الارباح او المكاسب في المملكة أم لا .

ويشترط في ذلك أيضا أنه اذا جرت ممارسة الوظيفة لمدة اقل من سنة تقرر الارباح والمكاسب على اساس المدة التي جرت فيها ممارسة تلك الوظيفسسة في المملكة . وتعني هذه اللفظة لدى تطبيقها على هيئة من الاشخاص أية هيئة مركزها الرئيسي في المملكة وتمارس (بفتح الراء) الرقابة والادارة على عملها فيها . وتعارة (سنة التقدير) مدة الاثني عشر شهرا التي تبدأ في اليوم الأول من شهر نيسان سنة ١٩٦٥ وكل مدة تليها مؤلفة من اثني عشر شهرا .

الفصل الثاني الادارة

تعيين سلطة ادارية

المادة ٣ - ١ - توسس دائرة يطلق عليها اسم (دائرة ضريبة الدخــــل) ترتبط بوزير المالية ويعين لها مدير ومساعدو مديرومأمورو تتردير ومن تدعو اليهم الحاجة من الموظفين والاشخاصمن اجل تطبيق هذا القانون .

المحافظة على الاسرار الرسمية

المادة ٤ -- ١ -- يترتب على كل من يضطلع بواجب رسمي فيها يتعلق بتنفيذ هذا القانون او يكون مستخدما في تنفيذ احكامه أن يعتبر كافة المستندات والمعلومات والكشوف وقوائم التقدير التي يطلع عليها او يقوم بتدقيقها ونسخها المتعلقة بدخـــل او مفردات دخـــل اي شخص انها سرية ومكتومة وان يتداول بها على هذا الاساس .

بممارسة صلاحياته المنصوص عنها في هذا القانون .

- ٣ لا يكلف الشخص المعين بمقتضى هذا القانــون ، او المضطلع بتنفيذ احكامه بأن يبرز اي مستند او كشف او قائمة تقدير او نسخها في اية محكمة او بأن يفشي امام اية محكمة او بأن يبلغها أي أمر او شيء مما يكون قد اطلع عليه في سياق اضطلاعه بواجباته بمقتضى هذا القانون الا ما كان ضروريا لتنفيذ احكامه حسبما يقرره المدير في كل حالــة تنشأ بمقتضى هذه الفقرة او من أجل تعقيباي جرم يتعلق بضريبة الدخل او في سياق تعقيبه ذلك الجرم .
- كل من وجدت في حيازته او تحت رقابته اية مستندات او معلومات او كشوف او قوائم
 تقدير او نسخها تتعلق بدخل او مفردات دخل شخص من الاشخاص وبلغ او حاول تبلغ
 تلك المعلومات او اي شيء ورد في تلك المستندات او المعلومات او الكشوف او قوائسم
 التقدير او نسخها في اي وقت لاي شخص : __
 - (أ) خلاف الشخص الذي يخوله القانون او المدير تبليغها اليه .
 - (ب)لأية غاية خلاف غايات هذا القانون .

يعتبر انه ارتكب جرماه خلافا لاحكام هذا القانون ويعاقب لدى ادانته بغرامة لا تتجاوز مايني دينار ، او بالحبس مدة لا تزيد على سنة او بكلتا العقوبتين معاً ».

Spinice sta

المسكن

ج ـ صافي قيمة الايجار السنوي لآية بناية أو أرض مستعملة من مالكها أو بالنيابة عنه أو مستعملة من مشغلها دون بدل ايجار من اجل السكن او الارتفاق لا بقصد الربـــح اوالــكسب، ويشـــرط في ذلك أنه اذا قدر صافي قيمة الايجار السنوي للبناية او الارض من اجـــل غايات قانون ضريبة الأبنية والاراضي داخل مناطق البلديات المعمول به فيعتبر صافي قيمة الايجار السنوي بمقتضى القانون المذكور .

ويشترط في ذلك ايضا انه اذا كان صافي قيمة الايجار السنوي للبناية او الارض غير . مقدر من اجل غايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديــــات المعمول به فيجوز لمأمور التقدير ان يقدره .

الفائدة والمخصومات الخ

د – الفائدة أو المخصومات .

رواتب التقاعد الخ . . .

ه - اي راتب تقاعد او التزام او مسانهة .

بدلات الايجار الخ . . .

و ــ بدلات ايجار اية بناية او عرصة أو بناية صناعية والعوائد والاقساط وسائر الأرباح الناشئة عنها.

ويشترط في ذلك انه يجوز لمأمور التقدير أن يسمح بتقسيم أي قسط كدخل على مــــدة عقد الايجار او على أية مدة يراها معقولة .

ارباح الاملاك خلاف الابنية

ز ـــ ارباح او مكاسب تتأتى عن اي ملك خلاف الابنية والعرصات أو الابنية الصناعية .

العلامات التجارية وحقوق الطبع الخ

ح - العوض المقبوض عن أية علامـــة تجارية او تصميم او براءة اختراع او حقوق الطبع . ويشترط في ذلك أنه يجوز لمأمور التقدير أن يسمح بتوزيع الدخل الذي يخضع للضريبـــة بمقتضى هذا البند في أية سنة من سني التقدير على مدة تزيد على سنة واحدة وفق ما يراه منـــانســــا .

ارباح مصادر الدخل الاخرى

ط – ارباح او مكاسب اي مصدر آخر غير مشمول في البنود من (°) الى (ح) من هذه المادة التي لم تستن بصراحة من هذه البنود والتي لم يمنح اعفاء بشآنها بمقضتى هذا القانون أو أي قانون آخر ؟

iti natilitia

المبالغ المتحققة عن خسارة مومنة

- ٢ ان كل مبلغ يتحقق بموجب بوليصة تأمين مقابل اية خسارة في الارباح يو خذ بعين الاعتبار
 عند التحقق من المكاسب او الدخل .
- ٣ --- اذا كان شخص يتعاطى في المملكة عملا ، صناعياً ، او مشروعاً ، انتاجياً ، آخر تسري عليه
 الاحكام التالية : --

احكام تتعلق ببيع الانتاج خارج الم.اكمة

- ويشترط في ذلك انه اذا ظهر لمأمور التقدير بصور ة تقنعه ان الارباح قد زادت من جراء معالجة تلك المنتوجات خارج المماكة بطريق من الطرق خلاف تصنيفها أو خلطها او مزجها او تنويمها او تعبئتها او تصريفها ، فلا تعتبر الزيادة في الربح دخلاً متجمعاً او متأتباً في المماكة.
- ب اذا تصرف ذلك الشخص بأي منتوج من منتوجات المشروع خارج الماكسة بأية طريقة اخرى او استعمله او تعامل به يعتبر الربح الذي يجنيه اذا ما قسام ببيع ذلك المنتوج بالجملة على افضل وجه مربح خارج المملكة ربحا ناجماً عن ذلك التصرف او التعامل او الاستعمال كما يعتبر دخلا اذلك الشخص متجمعا او متأتيا في المملكة .
- ٤ أ في الحالات التي يكون فيها مأمور التقدير قد سمح بتوزيع الدخل بمقتضى البند (و) او (ح) من الفقرة (١) من هذه المادة واكن المكلف توفي او ان الشركة المكلفة شرعت بالتصفية قبل انقضاء المدة المقررة او الموافق عليها مسن قبل مأمور التقدير يضاف ذلك الجزء من الدخل الذي هو بموجب هذا التوزيع يتعلق بسنوات تلي سنة التقدير المذكورة الى دخل المكلف في سنة التقدير التي مات خلافا او الى دخل الشركة في سنة التقدير التي شرعت فيها بالتصفية واكن يجوز بناء على طلب ورثة المكلف أو مأمور التركة او منفذ الرصية او المصفي اعادة توزيع جمسيع الدخل توزيعاً جديدا على مدة تنتهي في سنة التقدير التي مات خلالها المكلف.
- ب ــ يعتبر جميع الدخل الذي يتعلق بموجب ذلك التوزيع بالسنوات التي نلي سنة التقدير وبتاء على طلب ورثة المكلف دخلا لهم في تلك السنوات حسب انصبائهم في تركة المكلف .
- اذا تعاطى شخص غير مقيم عملا او مارس حرفة او تجارة او مهنة او صنعة غير ال جزءا
 من ذلك العمل او تلك الحرفة او التجارة او المهنة او الصنعة جرى تعاطيها أو ممارستها في
 المملكة تعتبر الارباح والمكاسب أنها تأتت أو جنيت في المداكمة الى المدى الذي تكون فيه
 الارباح والمكاسب فاشئة مباشرة عن ذلك الجزء من العمل الذي حرى تعاطيه او تمارسته في المداكمة.

Showing 13 to

دخل الزوجة

٣ – يعتبر دخل المرأة المتزوجة التي تعيش مع زوجها دخلا الزوج ايفاء بغايات هـــذا القانون ويكون خاضعا للضريبة باسمه لا باسمها ولا باسم وكيلها الموتمن منها . ويشترط في ذلك انه يجوز ان يحصل من الزوجة اذا اقتضت الضرورة قسم من مجموع مبلغ الضريبـــة المفروضة على الزوج تكون نسبته الى ذلك المجموع كنسبة دخل الزوجة الى مجموع دخــل الزوجين معا على الرغم من عدم اجراء تقدير خاص بالزوجة .

فرض الفسريبة على الدخل في السنة السابقة لسنة التقدير الخ . . .

المادة ٦ – (١) تفرض الضريبة وتستوفى وتجبى لكل سنة من سني التقدير عن الدخل الخاضع للضريبة الذي جناه الشخص في السنة السابقة مباشرة لسنة التقدير وان كان مصدر الدخل قد انقطع قبـــل سنة التقدير الدخل في السنة التقدير الوخلافا .

(۲)عند حماب الدخل الحاضع الضريبة بمقتضى هذا القانون تجوز زيادة او تخفيض اي مبلخ
 الى اقرب دينار .

(٣)عند حساب الضريبة على اي مكلف بمقتضى هذا القانون تجوز زيادة او تخفيض الضريبة الى خسسين فلسا .

جو ازحساب المكاسب و الارباح على أساس دخل السنة الّي تنتهي في اليوم الذي جرت العادة اقفال الحسابات فيه

المادة ٧ – اذا اقتنع مأمور التقدير بأن شخصاً من الاشخاص اعتاد ان يقفل حساباته في يوم غير اليوم السابق مباشرة لسنة التقدير يجوز له أن يأذن بأن تحسب مكاسب أو أربساح ذلك الشخص ايفاء بغايات هذا القانون ، على اساس دخل السنة التي تنتهي في اليوم الذي جرت العادة أن تقفل فيه حساباته من السنة السابقة مباشرة لسنة التقدير .

ويشترط في ذلك أنه اذا منح هذا الاذن عن أية سنة من سني التقدير فأن الضريبة تفرض وتستوفى وتجبى عن كل سنة تالية على اساس الارباح والمكاسب الحاصلة خسلال سنة كاملة تنتهي في مثل ذلك التاريخ من السنة السابقة مباشرة لسنة التقدير خاضعا ذلك لأية تسوية إقد يراها مأمور التقدير عادلة ومعقولة.

الفصل الرابع الاعفساءات

المادة ٨ - (١) تعفى من الضريبة : _

ٰ ــ المخصصات الرنسمية التي يتقاضاها ألملك .

السلطات المخلية

. ويشترط في ذلك أنه يجوز لوزير المالية أن يصدر امرا أو مرسوما « يقضي فيه باعفاء الدخل الذي تجنيه أية سلطة محلية من اي عمل تتعاطاه او تقوم به اذا اقتنع أن هذا الاعفاء يتفق والمصلحة العامة على ان يكون ذلك خاضعا الشروط التي يفرضها الوزير في ذلك الأمر او المرسوم ومحصورا » في المدة المعينة فيه.

تقابات العمال

ج ــ دخل اية نقابة عمال بالقدر الذي لا يكون فيه ذلك الدخل مستمداً من حرفة او تجارة او صنعة تتعاطاها او عمل تقوم به .

جمعيات التعاون

د – دخل اية جميعة تعاون بالقدر الذي يكون فيه ذلك الدخل مستمداً من التعامل مسع الاعضاء بما في ذلك المبالغ التي تعيدها الجمعية الى اعضائها بمثابة حصص سنوية لقاء معاملاتهم مسع تلك الجمعية . و يجوز لوزير المالية أن يعفي من الضريبة الدخل الذي تجنيه اية جمعية تعاونية من التعامل مع اشخاص ليسوا من اعضائها اذا رأى أن ذلك الاعفاء يتفق و المصلحة العامة .

المؤسسات الدينية والحيرية والتربوية والثقافية والاوقاف ذات الصبغة العامة

ه ـ دخل اية مؤسسة دينية او خيرية او ثقافية او تربوية ذات صبغة عامة شريطة ان لا تستغل اموالها او دخلها الا لتحقيق غاياتها واهدافها بالقدر الذي لايكون فيه ذلك السدخل مستمداً من حرفة او تجارة او صنعة تتعاطاها او عمل تقوم به خسارج اغراضها وغاياتها و دخل الأوقاف ذات الصبغة العامة .

صناديق التقاعد والادخار الخ . . الموافق عليها

و ــ دخل اي صندوق تقاعد او صندوق ادخار او اي صندوق آخر مماثل له يوافق عليه الوزير بتنسيب من المدير بمقتضى مبادىء تقرر في نظام من جميع او بعض المصادر المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة الحامسة .

رواتب ومخصصات الممثلين السياسيين شريطة المعاملة بالمثل

ز ـــ الرواتب والمخصصات التي تدفسع للممثلين السياسيين او لاعضماء السلك القنصلي الدائميين لابلاد الاجنبية لقاء اضطلاعهم بمناصبهم او لقاء الحدمـــات التي يودونها بصفتهم الرسمية شريطة المعاملة بالمثل .

ح ـــ دخل الاعمى الذي يعيش من عمل يديه .

رواتب التقاعد التي تدفع للجرحى ولذوي العاهات الخ . . .

ط – راتب التقاعد التي تدفع للاشخاص الذين اصيبوا بجروح ولذوي العاهات لقاء ما اصابهم من جروح او عاهات من جراء الحرب او العمليات العسكرية ورواتب التقاعد التي تدفع لشخص كان يعتمد في اعالته على دخل احد افراد او ضباط القوى المسلحة الذي قتل بسبب اشتراكه في العمليات العسكرية . ورواتب التقاعد التي تدفع للاشخاص الذين اصيبوا بجروح ولذوي العاهات لقاء ما اصابهم من جروح او عاهات على الحدود في القرى الامامية .

تعويض اعتزال الحدمة

ت - اي مبلغ مقطوع يقبض كمكافأة لدى اعتزال الحدمةاو الوفاة او كتعويض مقطوع
 مقابل الوفاة او الاصابة بأذى .

اصحاب السفن غير المقيمين ه

لـ الارباح والمكاسب التي يجنيها صاحب سفينــة غير مقيم وفقا للتعريف المحدد لهذا التعبير في المادة السابعة عشرة من هذا القانون بالقدر الذي يكون فـــيه ذلك الاعفاء منصوصا عليه في اتفاق معقود بين حكومة المملكة والبلاد التي ينتمي اليها صاحب السفينة غير المقيم في المملكة .

الامتيازات والاتفاقيات الحكومية

ل - الدخل الناجم من امتياز منحته الحكومة او اتفاق عقدته واعفي صراحة من الضريبة
 بموجب شروط ذلك الامتياز او الاتفاق .

تعاطي الزراعة وتربية الماشية الخ . .

م ـــ الدخل الذي يتأتى لاى شخص من تعاطي الزراعة او تربية الماشيـــة او التحريج او البستنة بما في ذلك الدخل من تحويل المواد بطريق العمل اليدوي البسيط .

الرسوم الجامعية التي يدفعها طالب في جامعة من دخل الوظيفة الخ . .

ن - دخل طالب في جامعة او في معهد للدارسة العالية يوافق عليه المدير ، من ارباح او مكاسب ايةوظيفة من المصدر المذكور في البند (ب) من الفقرة (١) من المادة الحامسة بالقدر الذي يكون فيه صرف تلك الارباح او المكاسب بمثابة دفعات للرسوم الجامعية او شراء الكتب او الادوات اللازمة لدراسته او بمثابة دفعات لايجار مسكن في مكان دراسته فيما لو لم يكن ذلك الشخص طالبا لكان عاش مع عائلته.

علاوات السلك الحارجي الاردني

س – المخصصات والعلاوات التي تدفع لموظفي السلك الحارجي الاردني باستثناء الراتب الاساسي وعلاوة غلاء المعيشة .

الموَسسات الصناعية المعفاة بموجب قانون تشجيع الصناعة

ع ــ دخل اية موسسة من الموسسات الصناعية التي تعنى ارباحها مـــن الضريبة بمقتضى قانون تشجيع وتوجيه الصناعة المعمول به ووفقا لاحكامه .

الدخل المعفى بموجب قانون تشجيع نوظيف رؤوس الاموال الاجتبية

ف ـــ الدخل المعفى من الضريبة بمقتضى قانون تشجيع توظيف روُّوس الاموال الاجتبية المعمول به . ووفقا لاحكامه .

رواتب الموظفين غير الاردنيين في السفارات والقنصليات الاردنية على اساس المعاملة بالمثل

ص ــــالرواتب والاجور التي تدفع للموظفين غير الاردنيين الذين يستخدمون لدى الهيئات السياسية او القنصلية الاردنية خارج المملكة شريطة المعاملة بالمثل .

ق ـــ دخل شركات الطيران العربية غير المقيمة شريطة المعاملة بالمثل .

اعفاء ارباح الاسهم التي دفعت عنها النسريبة

ر ـــ الدخل من ارباح الاسهم الموزعة من قبل شركة دفعت الضريبة بمقتضى احكام الفقرة (١) من المادة (٢٥) من هذا القانون .

ويشترط في ذلك انه اذا كانت المؤسسة المعفى دخلها بمقتضى البند (ع) او الدخل المعفى بمقتضى البند (ف) من هذه الفقرة تسلكها او تملكه شركة تعفى ارباح الاسهم المدفوعة من الدخل المذكور الى مستحقيها .

فوائد القروض العامة

٢ ــ يجوز لوزير المالية أن يقضي بأمر ينشر في الجريدة الرسمية بـــاعفاء فائدة اي قرض مؤمن بايرادات المملكة العامة من الضريبة اما اعفاء عاما او اعفـــاء محصوراً في الفائدة التي تدفع للاشخاص غير المقيمين في المملكة وعند صدور مثل هذا الامـــر تعفى فائدة ذلك القرض من ضريبة الدخل اعتبارا من التاريخ المذكور في الامر والى المدى المعين فيه .

ويشترط في ذلك أنه باستثناء ما نص عليه بخلاف ذلك في هذه المادة لا يفسر اي حكم من احكام هذه المادة بانه يعنى من الضريبة اية حصصارباح او فوائد او علاوات اورواتب او اجور او اتعاب عضوية مجالس الادارة دفعت كلها او دفع بعضها من الدخل المعنى من الضريبة على الوجه المذكور آنفاً بعد ان تصبح تلك المبالغ في ابدي مستلميها .

الفصل الخسامس تسنزيل نفقات العمل التنزيلات المسموح بها

المادة ٩ – (١) للتوصل الى مقدار الدخل الحاضع للضريبة لآى شخص ، ننزل المصاريف والنفقات التي تكبدها ذلك الشخص كلياً وحصرا في سبيل انتاج الدخل خلال السنة السابقة لسنة النقدير بما فيهسل : –

Chorini Con 326

7.25 Dec 20

أ ــ المبالغ الواجبة الدفع على ذلك الشخص كفائدة مال اقترضه اذا اقتنع مأمور التقدير بأن تلك الفائدة هي مستحقة عن رأسمال اقترض واستثمر في انتاج الدخل. ويشترط في ذلك أنه اذا كان المال اقترض في بـــلاد خارج المملكة يترتب على ذلك الشخص أن يبرز شهادة من سلطات ضريبة الدخـــل في تلك البلاد تبين مقدار المال الذي اقترضه ومقدار الفائدة التي تحققت على المال المقترض واية تفاصيل اخرى يرى مأمور التقدير ضرورة الحصول عليها .

دلات الايجار

- ب ــ بدل الايجار الذي دفعه اي مستأجر عن ارض أو أبنية يشغلها من اجل انتاج الدخل المبالغ المنفقةعلى استبدال الالآت والماكنات التي بطل استعمالها .
- ج اذا انفق شخص من الاشخاص يتعاطى عملا او تــــجارة او حرفة او صنعة اومهتــة مبلغا من المال في استبدال آلات او ماكنات كان يستعملها او يستخدمها في العمل او التجارة او الحرفة او الصنعة او المهنة المشار اليها وبطل استعمالها ينزل مبلغ يساوي ثمن الالآت او الماكنات المستبدلة مطروحا منه مبلغ يمشــل مجموع قيمة الاستهلاك والتلف الذي حصل في قيمة الالآت او الماكنات من جراء البلي والاستعمال مع الثمن المتحصل من بيعها او ثمن الالآت او الماكنات الجديدة ايهما كان الأقل.

ترميم العقارات واصلاح الالآت والماكنات

د – اي مبلغ صرف على ترميم العقارات واصلاح الالآت والماكنات المستعملة في انتاج اللخل او على تجديد او تصليح او تغيير اية ادوات او آنية او مواد استعملت عـــلى ذلك الرحه .

الديون الهالكة والمشكوك فيها

ه - الديون الهالكة المتسببة عن اي عمل او تجارة او مهنة او حرفة او صحيعة اذا ثبت للمور التقدير أنها اصبحت هالكة خلال السنة السابقة لسنة التقدير مباشرة والديون المشكوك فيها الى المدى الذي يقنع معه مأمور التقدير أنها اصبحت ديونا هالكة خلال السنة المذكورة ولو ان تلك الديون الهالكة او المشكوك فيها كانت مستحقة الدفع قبل بدء السنة المشار اليها .

ويشرط في ذلك ان كل مبلغ يسترد في تلك السنة مــن المبالغ الــي شطبت في السابق او سمح بتنزيلها باعتبارها ديونا هالكــة او مشكوكا فيها يعتبر فيما يتعلق بغايات هذا القانون من ايرادات العمــل او التجارة او المهنة او الحرفــة او الصنعة المحوث عنها خلال تلك السنة.

مساهمة المستخدم (بكسر الدال)السنوية في الصناديق الموافق عليها

و ح كل مبلغ يدفعه اى مستخدم (بكسر الدال) بمثابة مساهمة سنوية اعتيادية الى صندوق تقاعد او صندوق ادخار او الى اية جمعية او صندوق آخر يوافق الوزير عليـــه

وجميع او بعض المبلغ الذي يدفسعه المستخدم خلاف المساهمة السنوية الاعتيادية بموافقة الوزير لصندوق تقاعد او صندوق ادخار او الى اية جمعية او صندوق آخر .

المبالغ التى يسمح بتنزيلها لقاء استهلاك وتلف الابنية التي تحتوى على ماكنات شغالة وعن استهلاك وتلف الماكنات والالآت والمفروشات الخ . .

- ز ــ ينزل عناستهلاك وتلف أية بناية تحتوى على ماكنات شغالة وتستعمل كليا وبصورة رئيسية من أجل تشغيل تلك الماكنات وعن استهلاك وتلف الماكنات او الالآتاو المفروشات التي يملكها المكلف ويستعملها في العمل او التجارة او الحرفة او المهنسة او الصنعة التي يتعاطاها مبلغ يساوي نسبة مئوية معينة من كلفتها الاصلية التي دفعها المكلف وفقا لما قد يقرر لأية حالة او صنف من الحالات باستثناء قيمة الارض التي تقوم عليها البناية اذا كان موضوع البحث يتناول بناية ويشترط في ذلك ما يلي : --
 - ١ ـــ ان تكون التفاصيل المقررة قد قدمت حسب الاصول .

تدوير مبالغ الاستهلاك المسموح بها

تحديد قيمة الاستهلاك المسموح به

- ٣ ــ لا يجوز في اي حال من الاحوال ان يزيد مجموع تنزيل الاستهلاك والنلف المشار اليه والمسموح به بموجب هذا القانون مضافا الى مجــموع الاستهلاك والتلف الذي حصــل كنتيجة للاستعمال او البلى قبل تاريسخ بدء العمل بهذا القانون محسوباً على اساس الفئات المقررة على الكلفة الاصلية التي دفعها المكلف عن الابنية او الماكنــات او الالآت او المقروشات حسب مقتضى الحال باستثناء قيمة الارض التي تقوم عليها البناية اذا كــان موضوع البحث بتناول بناية .
- ح ـــ المبالغ التي تعيدها جمعية تعارن الى اي عضو من اعضائها بمثابـــة حصص سنوية لقاء معاملات الجمعية مع ذلك العضو .

الضرائب والرسوم الخ . . .

ط ــ الضرائب والرخص والرسوم المدفو عة التي تكبدت في سبيل انتاج الدخل تت الضرائب التنزيل في حالة المساكن التي يقطنها اصحابها

التنزيل بشأن التبرعات

المادة ١٠ ــ يسمح لاي شخص مقيم بتنزيل اي مبلغ دفعه خلال السنة السابقة لسنة التقدير كتبرع لمقاصـــــــ خيرية او انسانية صرفة في المملكة اذا اقر مجلس الوزراء هذه الـــصفة الحيرية او الانسانية من الدخل الخاضع للضريبة المقدر وفقاً لاحكام هذا القانون .

ويشترط في ذلك أن لا يسمح باجراء اي تنزيل من مجموع الدخل الخاضع للضريبة مقابل مجموع التبرعات يتجاوز مقداره ربع دخل ذلك الشخص الخاضع للضريبة قبل اجراء التنزيلات المنصوص عنها في هذه المادة .

التنزيلات عن الحسارة

(٢) اذا بلغ مجموع الحسارة التي وقعت في السنة السابقة لسنة التقدير في أي عمـــل او تجارة او حرفة او مهنة او صنعة يمارسها شخص من الاشخاص منفردا او كشريك مقدارا لا يمكن تقاصه بكامله من دخله الحاصل من مصادر اخرى في السنة نفسها فان مقدار تلك الحسارة مما لا يمكن تنزيله من دخله الحاصل من مصادر اخرى في السنة نفسها ، ينقل ويقاص من المبلغ الذي يكون لولا هذا التقاص مقدار دخله الحاضع للفهريبة خـــلال السنوات الست المبلغ الذي يكون لولا هذا التقاص مقدار دخله الحاضع للفهريبة خــلال السنوات الست المتالية على التعاقب .

ويشترط في ذلك أن لا يسمح بتقاص يتجاوز مقداره نصف الدخل الحاضع للضريبة في كل سنة من السنوات الست المذكورة م

 (٣)ليس في هذه المادة ما يفسر بأنه يسمح بتقاص أية خسارة وقعت خارج المملكة لو كانت ربحا واحتفظ بها خارج المملكة لما كانت خاضعة للضريبة بمقتضى هذا القانون.

عدم جواز اجراء بعض التنزيلات

المادة ١٢ ــ عند التحقق من المقدار الحاضع للضريبة من دخل اي شخص من الاشخاص لا يجــوز اجراء تنزيلا عن : ـــ

(١)النفقات المنزلية او الخاصة .

000

(٢٢) اية مصاريف او نفقات لم تكن بمثابة مال صرف او انفق كايا وحصرا وضرورة في سبيل انتاج الدخل.

(٣) كلفة اي عمر ان او تحسينات تزيد في قيمة الرأسمال .

(٤)اي رأسمال سحب أو أي مبلغ استعمل او يراد استعماله كرأسمال .

(٥)أية خسارة او نفقات يمكن استردادها بموجب بوليصة تأمين او عقد تعويض .

(٢)بدل ایجار اي محل او قسم منه او كلفة اصلاحه مما لم یدفع او یصرف من اجل انتاج الدخل
 (٧) ایة مصروفات او نفقات او خسائر رأسمالیة او مبالغ احتیاطیة خلاف ما نصاعیه في المادة
 التاسعة من هذا القانون .

(٨)أية مبالغ دفعت او يجب دفعها كضريبة دخل او ضريبة خد مات اجتماعية في المملكة .

عدم اجراء النتزيلات الااذا امسكت الحسابات بدقة

المادة ١٣ ــ ان التنزيلات المتصوص عنها في المادة التاسعة والحصميات المنصوص عنها في المادة الحادية عشرة لا يسمح بها الا اذا ابرزت حسابات دقيقة لمأمور التقدير على وجه يرضيه مع حساب يبين الارباح الحاضعة للتقدير من تعاطي أي عمل او تجارة او حرفة او مهنة او صنعة .

ويشترط في ذلك أنه في الحالات التي لا يبرز فيها اي شخص حسابات دقيقة على الوجه المذكور آنفاً او يبرز فيها حسابات على الاساس النقدي — حساب واردات ومصروفات — لا يسمح بالتنزيلات المنصوص عنها في المادة التاسعة والخصميات المنصوص عنها في المادة العاشرةالا اذا أثبت ذلك الشخص لمأمور التقدير بصورة تقنعه ان تلك التنزيلات او الخصميات قد دقعت فعالا :

الفصل السادس الاعفاءات الشخصية والعائليسة الاعفهاء بشأن الاقسامة

الاعفاءات العائلية والدراسة الحامعية

(٢) للتوصل الى مقدار الدخل الحاضع للضريبة لاي فرد مقيم في المملكـــة يثبت لمأمور التقدير
 بصورة تقنعه أنه كان له خلال اي جزء من السنة السابقة لسنة التقدير

أ ـــ زوجة تعيش معه او كان يتولى اعالتها رحده و/ أو

Charlie Se

الفصل السابــع احكام خاصة تتعلق بحساب الارباح والمكاسب

شركات التأمين

المادة ١٦ – على الرغم مما ورد بخلاف ذلك في هذا القانون يقدر دخل شركات التأمين كما يلي : ـــ

(١) اذا كانت شركة التأمين من الشركات التي تتعاطى اشغال التأمين بصورة عامة تجي ارباحها او مكاسبها في المملكة او تجيي قسماً من تلك الارباح والمكاسب في المملكة والقسم الاخر خارجها فان ارباح تلك الشركة الحاضعة للضريبة تحسب كما يلي : _

الشركات التي تتعاطى اشغال التأمين بصورة عامة

توخذ الاقساط والفوائد غير الصافية وغير ذلك من الدخسل غير الصافي الذي تأتى الشركة او المستحق الدفسع لها في المملكة (مخصومة منسه اقساط التأمين التي ردت الى المرأمنين (بفتح الميم) والاقساط المدفوعة عند اعادة التأمين) ثم يطرح من ذلك المبلغ احتياطي للاخطار المؤمن ضدها التي لم ينته اجلها بعد وفقا لانسبة المنوية التي اعتمدتها الشركة في جميع معاملاتها بشأن تلك الاخطار في آخر السنة السابقة لسنة التقدير ثسم يضاف الى الحاصل مبلغ احتياطي يحسب على نفس هذا المنوال عن الاخطار الستي لا يزال اجلها غير منته في ابتداء السنة السابقة لسنة التقدير ثم يطرح من صافي المبلغ الحاصل المقدار الحقيقي للخسائر (مخصوما منه المبلغ الذي استرد لقاء تلك الحسائر بموجب اعادة التأمين) ونفقات الادارة والوكائة في المملكة ونسبة عادلة مقابسل نفقات مكتب الشركة الرئيسي اذا كان واقعاً خارج المملكة .

ويشترط في ذلك انه اذا توقفـــت الشركة او توقف احد فروعها فعلاعن تعاطي اشغال التامين في المملكة خلال اية مدة في السنة السابقة لسنة التقدير لا يطرح اي احتياطي للاخطار التي لم ينته اجلها بالنسبة الى تلك الشركة او ذلك الفرع .

الشركات التي تتعاطى اشغال التأمين على الحياة

(٢) اما الشركات التي تتعاطى اشغال التامين على الحياة بصورة مطلقة او بالاضافة الى اشغال التأمين العامة فان ارباحها ومكاسبها الحاصلة من اشغال التأمين على الحياة تكون عبارة عن دخل اموالها المستثمرة مطروحا منه نفقات الادارة بما فيها العمولة . ويشرط في ذلك انه اذا كانت اية شركة كهذه تقبض اقساط التأمين خسارج المملكة فان مقدار ارباحها ومكاسبها تحسب كما يلي : —

تكون تلك الارباح او المكاسب الى مجموع دخل الشركة الناجم عسن استثمار اموالها مطابقة لنسبة الاقساط المقبوضة في المملكة الى مجموع الاقساط او دخل الشركة من اموالهاالمستثمرة في المملكة ويوخل في ذلك اكبر المبلغين وتخصم من مقدار الارباح والمكاسب المحسوبة على هذا الوجه نفقات الوكالسة في المملكة ونسبة عادلة مقابل نفقات مكتب الشركة الرئيسي .

ب ــ اولاد دون العشرين من العمر يعيشون معه ويتولى اعالتهم وحده يسمح بالاعفاءات التـــاليـــة : ـــ

١٠٠ دينار عن الزوجة

٢٥ دينار عن الولد الاول

٢ دينار عن الولد الثاني

١٥ دينار عن الولد الثالث

١٠ دنانير عن الولد الرابع

ج - يسمح لأي فرد مقيم في المملكة يثبت لمأمور التقدير بصورة تقنعه انسه انفق خلال السنة السابقة لسنة التقدير مبلغا من المال لقاء نفقات دراسته الجامعية او لقاء نفقات تعليم طالب جامعي او اكثر بتنزيل المبلغ المنفق على هذا الوجه شريطة أن لا يسزيد مجموع المبلغ الذي يجوز تنزيله لغايات احكام هذا البند عسلى ماثني دينار عن كل طالب او طالبة .

ويشترط في ذلك ان لا يسمح باجراء اي اعفاء عن أي ولد يكون مستحقا كحق مبلغا يتجاوز خمسين ديناراً في السنة السابقة لسنة التقدير باستثناء اي دخل متأت من المنحوالهبات الدراسية وما شابه ذلك من المنح التي تقدمها المؤسسات ومعاهد الدراسة.

الاعفاء الحاص بالاعالة .

(٣) التوصل الى مقدار الدخل الحاضع للضريبة لاي فرد مقيم في المملكة يشبب لمأمور التقدير بصورة تقنعه أنه انفق خلال السنة السابقة لسنة التقدير مبلغاً من المال على والد من غير اولاده يستطيع اعالة نفسه و كان ذلك الفرد مسوولا شرعا عن اعالته او على والد من غير اولاده كان دون العشرين من عمره في آخر يوم من السنة السابقة لسنة التقدير ، يسمح له باعفاء المبلغ الذي انفقه على ذلك الوجه بشرط ان لا يتجاوز مجموع الاعفاء المسموح به بمقتضى هذه الفقرة حدا اعلى قدره خمسون ديناراً وان لا يسمح بهذا الاعفاء لاكثر من فرد واحد عن الشخص المعال الواحد .

(٤) تسري احكام هذه المادة اعتباراً من سنة التقدير التي تبدأ في اليوم الأول من شهر نيسانسنة ١٩٥٤ وتعتبر احكام المادة (١٢) من قانون ضريبة الدخل رقـــم (١٢) لسنة ١٩٥٤ (باستثناء الفقرة الحامسة من المادة المذكورة) سارية المفعول حتى ذلك التاريخ .

الاعفاء بشأن الدخل من الرواتب والاجور الخ . .

المادة ١٥ - (١) التوصل الى الدخل الحاضع الضريبة في الاحوال السبي يشتمل فيها دخــل اي فرد مقيم في المملكة على دخل يخضع للضريبة بمقتضى احكام البند (ب) او البند (ه) من الفقرة (١) من المادة الحامسة من هذا القانون يضاف الى مقدار الاعفاءات المسموح بها بمقتضى المادة (١٤) مبلغا يعادل ١٥٪ من الدخل المذكور ، شريطــة ان لا يتجاوز الاعفاء المسموح به بمقتضى هذه المادة حداً اعلى قدره ٢٠٠ دينار

(٢) تسري أحكام هذه المادة اعتباراً من سنة التقدير التي تبدأ في اليوم الاول مــن شهر نيسان

Sport in 18

اصحاب السفن غـــير المقيمين

المادة ١٧ ـــ (١) مع مراعاة احكام البند(ك) منالفقرة (١) من المادةالثامنة ، اذا تعاطى شخص غير مقيم في المملكة العمل كصاحب سفن او مستأجر سفن وكانت اية سفينة من السفن التي يملكهااو المستأجرة مــن قبله تتردد على احــد موانيء المملكة فان كافة ارباحه الناجمة عن نقل المسافرين او البريد او الحيوانات او البضائع المشحونة في المملكة تعتبر انهــا تكونت في المملكة .

ويشترط في ذلك ان لا تنطبق احكام هذه المادة على البضائع التي تجلب الى المملكـــة لنقلها من سفينة الى اخرى (ترانزيت) وان لا تكون البلاد التي ينتمي اليها صاحبالسفينة غير المقيم قد اعفت اصحاب السفن غير المقيمين في تلك البلاد والمقيمين في المملكة .

(٣) يجب ان تكون الشهادة شهادة صدادرة من أو بالنيابة عن احدى سلطات ضريبة اللخل التي يقتنع مأمور التقدير بأنها تحسب وتقدر كامل ارباح الشخص غير المقيم في المملكة الناجمة عن اعمال الملاحة التي يتعاطاها وفقا لقاعدة لا تختلف اختلافا جوهريا عن القاعدة المقررة في هذا القانون . وينبغي ان تتضمن شهادة بما يلي عدن اية مدة حسابية بشأن تلك الاعمال : ___

أ – نسبة الارباح او الحسائران لم تكن هناك أرباح وفقا للحساب الذي اجرته تلك السلطة من اجل ضريبة الدخل دون خصم اي مبلغ مقابـــل الاستهلاك والتلف الى مجموع المبالغ المدفوعة عن نقل الركاب او البريد او الحيوانات او البضائع .

ب - ونسبة المبلغ المسموح بتنزيله مقابل الاستهلاك والتلف وفقا للحساب الذي اجرتـــه تلك السلطة الى مجموع المبالغ المذكورة المستحقة الدفع عـــن نقل الركاب والبريد والحيوانات والبضائع .

(٤) اذا تعذر عند التقدير تطبيق احكام الفقرة (٢) من هذه المادة بصورة مرضية لاي سبب من الاسباب فأن الارباح الناشئة في المملكة يمكن حسابها على أساس نسبة متوية عادلة من مجموع المبلغ المستحق الدفع عن نقل المسافرين والبريد والحيوانات والبضائع المشحونة في المملكة.

ه) اذا قرر مأمور التقدير أن سفينة تخص صاحب سفن او مستأجر سفن غير مقيم في المملكة قد جاءت عرضا على مرفأ في المملكة وأنه ليس من المحتمل ان تقوم تلك السفينة او غير ها من سفن ذلك الشخص بزيارات اخرى فسان احكام هسله المادة لاتطبق على ارباح تلك السفن ولا تكون تلك الارباح خاضعة المضريبة .

أعمال النقل الجوي او ارسال البرقيات السلكية او اللاسلكية التي يقوم بها شخص غير مقيم في المملكة .

المادة ١٨ – اذا كان شخص غير مقيم في المملكة يتعاطى عمل النقل الحسوي او ارسال البرقيات السلكية او اللاسلكية فانه يخضع للضريبة كما لو كان صاحب سفينة غير مقيم في المملكة وتنطبق احكام المادة السابعة عشرة على حساب أرباح او مكاسب العمل الذي يتعاطاه بعد اجراء التعديلات والتغييرات التي تقتضيها المصلحة .

معاملة التصرف الجارية لصالح الاولاد

المادة 19 ــ اذا نشأ دخل من معاملة تصرف اجراها شخص خلال حياته و دفع ذلك الدخل بصورة مباشرة او غير مباشرة خلال السنة السابقة لاي سنة من سنى التقدير الم شخص من الاشخاص او لمنفعته في الحال او الاستقبال سواء عند تنفيذ الشرط او حدوث طارىء او من جراء ممارسة صلاحية منوطة بأي شخص او حق خيار ممنوح له او خلاف ذلك او اعتبر ذلك الدخل بمقتضى احكام المادة الثانية والعشرين انه قبض بصورة مباشرة او غير مباشرة من قبل ذلك الشخص او لمنفعته في الحال او الاستقبال سواء عند تنفيذ الشرط او حدوث طارىء او من جراء ممارسة صلاحية منوطة باي شخص او حق خيار ممنوح له او خلاف ذلك يعتبر ذلك الدخل ايفاء بالغايات المقصودة من هذا القانون انه دخل الشخص الذي اجرى معاملة التصرف عن تلك السنة لا دخل اي شخص آخر اذا كان ذلك الشخص الاغر عازبا و دون العشرين من عمره عند بدء السنة السابقة مباشرة لسنة التقدير.

إيفاء بالغايات المقصودة من هذه المادة تشمل عبارة (معاملة التصرف) وقف الموجودات او هبتها او التعاقد عليها او اجراء اتفاق او ترتيب بشأنها او انتقالها .

وليس في هذه المادة ما يحول دون اعتبار اي دخل نتج عن معاملة تصرف من اجل استيفاء الضريبة دخلاً للشخص اللـي اجرى معاملة التصرف في اية حالة لا تنطبق عليها هذه المادة .

معاملات التصرف التي يصح الرجوع عنها

المادة ٢٠ – (١)اذا استحق دفع دخل لاي شخص وكان هذا الدخل ناشئاً عن معاملة تصرف يصح الرجوع عنها سواء أ أجريت هذه المعاملة قبل اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٦٥ او بعده و دفع ذلك المدخل خلال السنة السابقة لاية سنة من سبي التقدير المبتدئة في اليوم الأول من شهر نيسان ١٩٦٥ او بعده او اعتبر ذلك الدخل بمقتضى احكام المادة الثانية والعشرين انه قبض من قبل اي شخص يعتبر ذلك الدخل ايفاء بالغاية المقصودة من هذا القانون . انه دخسل الشخص الذي اجرى معاملة التصرف عن تلك السنة وليس دخل اي شخص آخر .

(٢) ايفاء بالغاية المقصودة من هذه المادة : --

أب تشمل عبارة (معاملة التصرف) وقف الموجودات او هبتهـــا او النعاقد عليها او اجراء اتفاق او ترتيب بشأنها او انتقالها .

ب — تعتبر معاملة النصرف انها معاملة يصح الرجوع عنها اذا كانت تتضمن نصاً لتحويل او اعادة تحويل الدخل او الموجودات التي يتأتى منها الدخـــــل الى الشخص الذي اجرى معاملة التصرف الى زوجه او زوجته بصورة مباشرة او اذا كــان يحق للشخص الذي اجرى معاملة التصرف او زوجه او زوجته بــأية طريقة من الطر ق وبصورة مباشرة او غير مباشرة ان يضطلع بالسيطرة على الدخل او على الموجودات التي يتأتى منها الدخل بصورة مباشرة .

(٣) ليس في هذه المادة ما يحول دون اعتبار اي دخل نتج عن معاملة تصرف من اجل استيفاء
 الضريبة دخلا الشخص الذي اجرى معاملة التصرف في أية حالة لا تنطبق عليها هذه المادة .

المعاملات الوهمية او

المادة ٢١ – (١) اذا رأى مأمور التقدير معاملة من المعامـــلات تنزل او ترمي الى تنزيـــل مقدار الضريبة المستحقة على شخص من الاشخاص هي مصطنعة او وهمية او رأى أن معاملـــة تصرف لم تنفذ في الواقع يجوز له ان يهمـــل تلك المعاملة ومـــن ثـــم تقدر الضريبة المستحقة على الاشخاص المختصين بناء على هذا الاساس .

(٣)ليس في احكام هذه المادة ما يمنع الاعتراض على القرار الذي يتخذه مأمور التقديـــر لدى
 ممارسته صلاحية الخيار المخولة له في الفقرة (١) من هذه المادة عن طريق رفع استئنا ف
 ضد ذلك القرار وفقا لاحكام المادة السابعة والخمسين .

اعتبار الارباح والمكاسب غير الموزعة انها ارباح ومكاسب موزعة

المادة ٢٢ – (١)اذا ظهر للمدير : –

أ – ان شركة تسري عليها احكام هذه المادة كما هو موضح ادناه لم توزع قبل نهاية أية سنة من سني التقدير على مساهميها الارباح او قسما من الارباح التي جنتها الحاضعة للضريبة عن سنة التقدير تلك .

ب ـــ وان الشركة كانباستطاعتها توزيع ارباحها او جزء من أرباحها دون ان يوُثر ذلك في صيانة او اضطراد نمو عملها التجاري.

ج - وان عدم توزيع الارباح يترتب عليه تجنب دفع الضريبة او تخفيضها يجوز له خلال ست سنوات من فهاية سنة التقدير تلك وبعد استشارة اللجنة المنصوص عنها فيا يلي من هذه المادة واعطاء فرصة معقولة الشركة لتقديم دفاعها ان يصدر الى مأمور التقدير التعليمات بأن يعتبر الارباح غير الموزعة الملكورة او قسم منها كأنها وزعت كحصص أرباح وعندئه يقدر دخه المساهمين المختصين في الشركة او يعاد تقديرهم كأنهسم قبضوا المبالغ التي اعتبرت موزعة عليه م كحصص أرباح في التاريخ او التاريخ او في التواريخ التي يستصوبها المدير بعد النظهر بعين الاعتبار الى التاريخ او التواريخ التي يقامت فيها الشركة بتوزيع حصص الارباح (ان كانه وزعت حصص ارباح) ويشترط في ذلك : -

١ - ان لا يصدر المدير تعليمات على النحو المشار اليه اعلاه اذا كانت الشركة قد
 وزعت كحصص أرباح قبل نهاية سنة التقدير تلك مبلغا لا يقل عن خمسة
 وسبعين في الماية من دخلها الحاضع للضريبة عن تلك السنة .

٢ ــ اذا كان من المقتضى لولا احكام هذه الفقرة الشرطيــة اعتبار أي مبلغ كأنه وزع كحصص أرباح على اي مساهم من مساهمي الشركة (ويشار اليها في هذه الفقرة الشرطية باسم الشركة الاولى) وفقا لتعليمات المدير وفي التاريخ الذي يقرره بمقتضى الاحكام السابقة من هذه المادة وكان المساهم المبحوث عنه شركة ايضا (ويشار اليه في هذهالفقرة الشرطية باسم ، الشركة الثانية ») تنطبق عليها احكام هذه المادة فلا يعتبر ذلك المبلغ انه خاضع لضريبة الدخل باعتباره دخلا الشركة الثانية بل يعتبر دخلا وزعته الشركة الثانية كحصص ارباح في التاريخ الذي يقرره المدير على النحو المشار اليه اعلاه ويقدر دخل المساهمين في الشركة الثانية او يعاد تقديره وفقا لذلك . واذ كان اي مساهم من مساهمي الشركة الثانية شركة تنطبق عليها احكام هذه المادة تطبق عندئذ الاحكام السابقة من هذه الفقرة الشرطية مع اجراء التغييرات الضرورية فسيأ يتعلق بالمبلغ أنذي اعتبر موزعا على ذلك المساهم كما لو كانت الاشار ة الى انشركة الأولى اشارة الى الشركة الثانية والاشارة الى الشركة الثانية اشارة الى ذلك المساهم وهلم جرا ، تطبيقاً للسمدأ الذي تنطوي عليه احكام هذه الفقرة الشرطية الى ان لا يتبقى شيء من الارباح غير الموزعة التي تناولتها تعليمات المدير وتقع ضمن الارباح التي ينبغي ان تعتبر موزعة علىشركة تنطبق عليها

(٢) اذا تخلف شخص قلرت عليه ضريبة او اعيد النظر في مقدار الضريبة المقدرة عليه وفقا لاحكام الفقرة (١) من هذه المادة عن أن يدفع في مبعاد الاستحقاق الضريبة او ايقسم من الضريبة المستحقة عن حصته من ارباح الشركة غير الموزعة التي اعتبرت كأنها موزعة تصبح الضريبة او القسم من الضريبة الملذكورة دينا مستحقا لحكومة المملكة على الشركة التي بسبب تخلفها عن توزيع الارباح اصدر المدير تعليمات بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة وتحصل من الشركة بتلك الصفة .

 (٣) إذا وزعت الشركة فيما بعد الارباح غير الموزعة والخاضعة للضريبة بمقتضى احكام الفقرة
 (١) من هذه المادة فلا تعتبر تلك الارباح دخلا خاضعا الضريبة وهي في حيسازة الذين قيضوها .

(٤) توُّلف لجنة قوامها خمسة اشخاص يكون ثلاثة منهم على الاقل من موظفي حكومة المملكة لاسداء المشورة الى المسدير فيما يتعلق بممسارسة الصلاحيات المخولة له في هسده المادة ويختسار المدير اعضاء اللجنة كلما دعت الحاجة من قائمة من الاشخاص لا يزيسد عددهم على عشرة يضمها وزير المائية باعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

(٥) تطبق احكام هذه المادة على اية شركة يسيطر عليها مالا يزيد على خمسة اشخاص ولاتكون
 من الشركات الفرعية او الثانوية او من الشركات التي تمسس بمصالح الجمهور بصورة
 جوهرية .

ايفاء بالغايات المقصودة من هذه الفقرة : ــــ

ا 🗕 تعتبر الشركة انها تحت سيطرة ما لا يزيد على خمسة اشخاص : 🗕

١ — اذا كان عدد من الاشخاص لا يزيد على الخمسة يملكون او يمارسون جميعاً السيطرة على شوون الشركة بصورة مباشرة او غير مباشرة او يستطيعون امتلاك او ممارسة تلك السيطرة او يحق لهم ان يمارسوها بصفة خاصة (ولكن دون اجحاف بالصبغة العامة التي تصطبغ بهما العبارة السابقة) اذا كان عدد ممن الاشخاص لا يتجاوز الخمسة يحوزون جميعا او يحمق لهم ان يمتلكوا القسم الاكبر من رأس المال الاسهمي للشركة او من اصوات المساهمين او

٢ — اذا كان عدد من الاشخاص لا يزيد على الحمسة يحوزون جميعا او يحق لهم أن يمتلكوا اما القسم الاكبر من رأس المال الاسهمي الشركة الذي جرى اصداره او قسما من رأس المال المذكور يخولهم الحسق في القسم الاكبر من المبلغ الموزع على الاعضاء فيما لو وزع بالفعل دخل الشركة جميعه عليهم.

ب - تعتبر الشركة شركة ثانوية او فرعية اذا كانت شركة او شركات اخرى لا تسري عليها احكام هذه المادة تملك او تسيطر على ما لا يقل عن ثمانين في المائة من مجموع رأسمالها الاسهمى .

(٣) لدى الفصل فيما اذا كانت شركة من الشركات يسيطر عليها اكثر من خمسة اشخاص الفياء بالغاية المقصودة من احكام الفقرة (٥) من هذه المسادة يعتبر الاشخاص الفين هم اقرباء بعضهم البعض والاشخساص المسمون من شخص آخر مسع ذلك الشخص الآخر والاشخاص الذين هم شركاء في شركة عادية بمثابة شخص واحد وايفاء بالغاية المقصودة من هذه الفقرة تنصرف لفظة (القربسب) الى الزوج او الزوجة او الاصول او الفروع او الاخ او الاخت .

(٧) ليس في احكام هذه المادة ما يمنع المكلف من الاعتراض على القرار الذي يتخذه المدير لدى
 ممارسته الصلاحيات المخولة له في الفقرة (١) من هذه المادة عن طريق رفع استئناف ضد
 ذلك القرار ووفقا لاحكام المادة السابعة والحمسين كما لو كان لحقه اجحساف من جراء
 تقدير الضريبة المستحقة عليه.

تقدير قيمة البضائع التجارية المخزونة عند توقف اي عمل او نقله

المادة ٢٣ ــ (١) عند حساب أرباح أو مكاسب اي عمل او تجارة او حرفــة توقفت او نقلت الى شخص آخر ، تحقيقا لاية غاية من غايات هذا القانون تقدر قيمة البضائع التجارية المخزونة والعائدة لذلك العمل او تلك التجارة او الحرفة عند توقفها او نقلها على الوجه التالي : ــ

أ ــ اذا كانت البضائع المخزونة المذكورة : ــ

200

۱ ــ قد بیعت او نقلت مقابل عوض ذي قیمة الی شخص یتعاطی عملا او تجارةاو
 حرفة في المملكة او ينوى ان يتعاطاها فيها .

٢ ــ وكان من الجائز للمشتري ان ينزل ثمنها بمثابة مصاريف عند حساب الارباح او المكاسب المتأتية من العمل او التجارة او الحرفة المذكورة من اجل تلك الغاية تعتبر قيمتها انها المبلغ المتحقق من بيعها او قيمة العوض الذي اعطى مقابل نقلها .

ب ــ في حالة أية بضائع تجارية مخزونة اخرى تعتبر قيمة تلك البضائع انها المبلغ المتحقق
 من بيعها لو بيعت في السوق العمومية عند توقف العمل او التجارة او الحرفة او نقلها.

(٢) عند حساب ارباح او مكاسب مشترى البضائـــع التجارية المخزونـــة العائدة لاي عمل او تجارة او حرفة توقفـــت او نقلت تحقيقاً لاية غاية مـــن غايات هذا القانون تقدر قيمة البضائع التجارية المخزونة المذكورة وفقا لما هو منصوص عليه في الفقرة (١).

(٣)يفصل المدير في أية مسألة تنشأ عن احكام الفقرة (١) فيما يتعلق بقيمة البضائع التجاريــــة
 المخزونة العائدة لاي عمل او تجارة او حرفة توقفت او نقلت .

(٤) ايفاء بالغايات المقصودة من هذه المادة تعني عبارة (البضائع التجارية المخزونة) فيما يتعلق بأي عمل او تجارة او حرفة الاموال على اختلاف انواعها منقولة كانت او غير منقولة وهي إما : —

. أ ــ اموال تباع بالطريق الاعتيادي في اي عمل او تجارة او حرفة او يمكن بيعها لوكان صنعها او اعدادها او انشارها قد تم ، أو

ب ... مواد تستخدم في صنع او اعداد او انشاء الاموال المشار اليها في البند (أ) من هذه الفقرة .

(٥) ليس في احكام هذه المادة ما يمنع المكلف من الاعتراض على القرار الذي يتخذه المدير الدى ممارسته للصلاحيات المخولة له في الفقرة (٣) من هذه المادة عن طريق رفع استثناف ضد ذلك القرار وفقا لاحكام الماده السابعة والحمسين كما لو كان لحقه اجحاف من جراء نقدير الضربية المستحقة عليه .

الفصل الثامن

فئة الضريبة

المادة ٢٤ ــ تستوفى الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة لاى شخص من الاشخاص خلاف الشركات حسب الفئات التالية : ـــ

عن كل دينار من ال ٠٠٠ دينار الاولى ٠٠ فلساً عن كل دينار من ال ٠٠٠ دينار التالية ٢٠٠ فلساً عن كل دينار من ال ٠٠٠ دينار التالية ١٠٠ فلساً عن كل دينار من ال ٠٠٠ دينار التالية ٢٠٠ فلساً عن كل دينار من ال ٠٠٠ دينار التالية ٢٠٠ فلساً عن كل دينار من ال ٠٠٠ دينار التالية ٢٠٠ فلساً عن كل دينار من ال ٠٠٠ دينار التالية ٢٠٠ فلساً عن كل دينار من ال ٠٠٠ دينار التالية ٢٠٠٠ فلساً عن كل دينار من ال ٠٠٠ دينار التالية ٢٥٠ فلساً عن كل دينار من ال ٢٠٠ دينار التالية ٢٥٠ فلساً عن كل دينار من ال ٢٠٠٠ دينار التالية ٢٥٠ فلساً عن كل دينار من ال ٢٠٠٠ دينار التالية ٢٥٠ فلساً عن كل دينار من ال ٢٠٠٠ دينار التالية ٢٠٠ فلساً عن كل دينار من ال ٢٠٠٠ دينار التالية ٢٠٠ فلساً عن كل دينار من ال ٢٠٠٠ دينار التالية ٢٠٠ فلساً عن كل دينار من ال

المادة ٢٥ – (١) تستوفى الفسريبة عن الدخل الخاضع للضريبة لاية شركة من الشركات بمعدل (٢٥٠) مائتين وخمسين فلسا عن كل دينار من دخل الشركة الخاضع للضريبة وتعتبر الضريبة المستوفاة على هذا الوجه ضريبة نهائية لا يجوز ردها او تقاصها بمقتضى اي حكم من احكام هذا القانون.

(٢) تستوفى الضريبة بمعدل (٥٠٠) خمسماية فلس عن كل دينار من الدخل الحاضع الضريبة لا ية شركسة تتعاطى أو شخص يتعاطى في المملكة اعمال استخراج المواد النفطيسة او الحايدروكربونية الاخرى وبيعها او التصرف بها داخل المملكة او تصديرها منها على انه اذا دفعت اية اتاوة اوضريبة او حصة او ما يمثالها (عدا ضريبة الدخل المستحقة بمقتضى احكام هذه الفقرة) الى حكومة المملكة عن تلك المواد النفطية ا والهايلروكربوئية المذكورة فان هذه الاتاوة او الضريبة او الحصة او ما يماثلها تخصم من مقدار ضريبة الدخل المستحقة بمقتضى احكام هذه الفقرة شريطة ان لا يسمح بخصم اي مبلغ يدفع على الوجه المذكور اكثر من مرة واحدة .

ويشترط في ذلك ايضا انه اذا بلغ مجموع تلك المبالغ المدفوعـــة لحكومة المملكة عــن المواد النفطية او الهايدروكربوئية الاخرى على الوجه الملاكور (عدا ضريبة الدخل المستحقة بمقتضى احكام هذه الفقرة). في السنة السابقة لا ية سنة من سني التقدير مقداراً لا يمكن محصمه بكامله من مقدار ضريبة الدخل المستحقة عن سنة التقدير تلك يجري خصم ذلك . المقدار او ما تبقى منه من الضريبة المستحقة عن سنتي التقدير التاليتين لتلك السنة فقط .

(٣)لاتسري احكام المواد (١٤) و (٢٤) و (٣٢) والفقرة (١) من المادة (٢٥) من هذه الله من مذه المادة .

الفصل التاسع عصم الضريبة

خصم الضريبة من حصص الأرباح الموزعة

المادة ٢٦ – (١) يحتى لكل شركة مقيمة في المملكة ان تخصم من حصص الارباح التي تدفعها الى حامسلي الاسهم ضريبة دخل حسب الفئة الستي دفعتها او المتر تسب عليها دفعها عن الدخل الذي دفعت منه حصص الارباح ، ويشترط في ذلك انه اذا لم تكن الشركة قد دفعت ضريبة عن كامل الدخل الذي دفعت منه حصص الارباح المشار اليها ، اذا لم يكن من المتر تب عليها ان تدفع ضريبة عن كامل الدخل المذكور فان الخصم المشار اليه اعلاه يقتصر على ذلك النسم من حسص الارباح المدفوع من الدخل الذي دفعت عنه او ستدفع عنه الشركة الفريبة .

(٢) إذا زيدت فئة الضريبة المستوفاة بمقتضى المادة الخامسة والعشرين من دخل الشركة الخاضع المضريبة عن أية سنة من سني التقدير وحدث ان خصمت ابة شركة مقيمة في المماكمة قبسل وضع التشريع الذي يقضى بزيادة فئة الضريبة موضع التنفيذ . فسريبة حصص الارباح التي دفعتها الى اي حامل اسهم (ويشار الى هذه الحصص فيا يسلي من المساده الفقرة بعبارة وحصص الارباح الاصلية ع) وكانت فئة الضريبة التي خصصتها نقل عن الفئة التي دفعت من حصص دفعتها او التي يتوجب عليها دفعها عن تلك السنة بشأن الدخسل الذي دفعت من حصص الارباح المشار اليه يحق للشركة : -

لدى دفعها حصص الأرباح في المرة الثانية (ويشار الى هذه الحصص فيما يلي منهذه الفقرة بعبارة وحصص الارباح التالية ») ان تسترد من حصص الارباح التي اعتزمت دفعها مبلغ النقص في الضريبة المخصومة في الاصل بالاضافة الى ما يحق لها اجراؤه من التنزيلات الاخرى في تلك الارباح بقطع النظر عما اذا كان الشخص الذي يحق له ان يستوفي حصص الارباح التالية هو نفس الشخص الذي كان من حقه استيفاء حصص الارباح الاصلية ، او لم يكن ، او

ب ــ ان تستر د بعد الحصول على اذن خطي من مأه ور التقدير مسن الشخص الذي دفعت اليه حصص الارباح الاصلية مبلغ النقص في الضريبة المخصومة في الاصل (ويذ كر هذا المبلغ في الاذن الحطي) كما لو كان ذلك المبلغ دينا مستحقا لاشركة ويعتبر هذا الاذن الحطي بينة بذلك الدين في اية اجراءات قد ثقام لتحصيله ولا حاجــة لاثبات توقيع مأمور التقدير على الاذن الا اذا اوعزت المحكمة بخلاف ذلك بناء على سبب خاص .

(٣) اذا خصمت شركة مقيمة في المملكة عزاية سنة من سني التقدير ضريبة من حصص الارباح التي دفعتها الى شخص من حاملي اسهمها (ويشار الى هذه الحصص فيا يلي من هذه الفقرة بعبارة وحصص الارباح الاصلية ») وكانت فئة الضريبة التي خصمتها تزيد على النشسة التي دفعتها او التي يتوجب عليها دفعها عن تلك السنة بشأن دخلها الذي دفعت منه حصص الارباح المشار اليها ففي هذه الحالة يجوز الشركة اذا لم تكن قسد دفعت المبلغ الزانا، وفقا

Justin Con 3 La

لاحكام الفقرة (٤) أن تعبد المبلغ الزائد المشار اليه عند اجراء السدفعة التالية من حصص الارباح (ويشار الى هذه الحصص فيا يلي من هذه الفقرة بعبارة وحصص الارباح التالية») وذلك بتنزيل المبلغ الزائد في الضريبة المدفوعة في الاصل من الضريبة المستحقة على حصص الارباح ، بقطع النظر عما اذا كان الشخص الذي يحسق له ان يستوفي حصص الارباح التالية هو نفس الشخص الذي كان من حقه استيفاء حصص الارباح الاصلية ام لم يكن .

(٤) اذا قامت اية شركة كهذه لدى دفعها حصص الارباح لاى شخص من حاملي اسهمها بخصم يتجاوز ما هو مذكور في الفقرة (٣) يترتب عليها خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ تبليغها اشعاراً بتقدير الدخل الذي وزعت منه تلك الارباح ان تعمد لمأمور التقدير حساباً بمبلغ ذلك الحصم الزائد ويجوز لمأمور التقدير في اي وقت بعد اعداد ذلك الحساب كما ذكر اعلاه ولكن قبل اعادة مبلغ الحصم الزائد ذلك وفقا لاحمكام الفقرة (٣) ان يكلف الشركة باشعار كتابي يبلغه اياها دفع ذلك المبلغ الى وزارة المالية ومن ثم يصبحذلك المبلغ ديناً مستحقا لحكومة المملكة يترتب دفعه خدال شهر واحد من تاريخ تبليغ ذلك الاشعار وخصل بهذه الصفة .

(٥) أ ... يترتب على كل شركة كهذه حين دفعها حصص الارباح سواء أخصمت الضريبة منها أم لم تخصمها ان تزود كل حامل اسهم بشهادة تبين مقدار حصة الارباح المدفوعة اليه ومبلغ الضريبة الذي خصمته او الذي يحق لهـــا ان تخصمه من ذلك المبلغ وان وان ترسل صورة عن هذه الشهادة الى مأمور التقدير ..

ج ـ اذا تخلف موظف من موظفي الشركة عن تقديم حسابات او شهادات يترتب عليه تقديمها بمقتضى هذه المادة او اهمل ذلك يعتبر انه ارتكب جرما خلافا لهذا القانون .

(٣) يجوز لمأمور التقدير اصـــدار التعليمات التي يراهـــا مناسبة لايقاف ا و تعخفيض او زيادة الضريبة التي يحق لاية شركة خصمها بمقتضى احكام هذه المادة مـــن حصص الارباح التي تدفعها الى اي من حاملي الاسهم وعلى الشركة التقيد بهذه التعليمات .

خصم الضريبة من فائدة سندات الدين

 (Y) يترتب على كل شخص حيمًا يدفع اية فائدة كهذه ان يزود الشخص الذي تدفع اليه الفائدة بشهادة تتضمن بيانا بمقدار الفائدة التي دفعها اليه ومبلخ الضريبة الذي خصمه منها وان يرسل صورة عــن هذه الشهادة المحممة و التقدير .

خصم الضريبة من الرواتب والاجور وعائدات التقاعد

المادة ٢٨ – (أ) ١ – يترتب على كل شخص مسوّول عن دفع اي دخل يخضع الفريبة بمقتضى احكام البندين (ب) أو (ه) من الفقرة الاولى -سن المادة الحامسة ان يخصم عند الله فع ضريبة دخل من المبلغ الواجب دفعه وفقا الطريقة المقررة وعلى اساس الفئة المقررة .

٣ اذا كان شخص ملزما بدفع اي دخل خاضع للفريبة بمتنفى البند (ب) او البند (ه) من الفقرة (١) من المادة الحامسة ولم يخصم الفريبة او اذا كان ذلك الشخص بعد خصم الفريبة قد تخلف عسن دفعها وفقا لما تنطلبه هذه المادة فيعتبر ذلك الشخص انه مكلف متخلف عن دفع الفريبة او تعتبر الشركة اذا كان ذلك الشخص يدفع اللخل آذا ذكر اعلاه بالنيابة عن الشركة انها مكلفة متخلفة عن دفع الفريبة وتسري على ذلك الشخص او تلك الشركة احكام المادة (٦١) وذلك دون اجحاف بأية نتائج اخرى قد تترتب على ذلك الشخص او تلك الشركة ويشترط في ذلك انه اذا تخلف اي شخص عن خصم و دفع الفريبة التي يترتب عليه خصمها و دفعها بمقتضى احكام هسنده المادة يجوز لمأمور التقديس اتخاذ الاجراءات الفرورية لتحصيلها من ذلك الشخص وفقا لاحكام المادة (٦٤) منهذا القانون كما لم كانت ضريبة الشخص الملذي المشخص المادة (٦٤) منهذا القانون كما لم كانت ضريبة الشخص المناه على الشخص المادة (٦٤) منهذا القانون كما لم كانت ضريبة المستحقة على الشخص المذكور ،

عبور لمأمور التقدير دون اجحاف بالصبغة العامة التي تنطوي عليها الصلاحيات المخولة له بهذا القانون او لأي موظف عمومي مفوض منه بذلك الشأن كتابة أن يدخل عقار اي مستخدم (بكسر الدال) ويطلع على قيوده او دفائره او أية مستندات اخرى تتعلق بالخصميات الجارية بمقتضى هذه المادة ويجوز له اذا رأى ضرورياً من اجل التأكد من العمل باحكام هذه المادة او اي نظام يتعلق بالخصميات المذكورة او من اجل الحياولة دون التملص مسن احكام هذه المادة او اي نظام يتعلق بالخصميات المذكورة ان يستجوب المستخدم (بكسر المدال) واي مستخدم (بفتح الدال) من المستخدمين .

يترتب على كل شخص يستجوب بمقتضى احكام الفقرة (٤) من هذه المادة وكل مستخدم (بكسر الدال) ان يقدم كافة التسهيلات التي في وسعه تقديمها للشخص الذي يجري الاستجواب او التحري بمقتضى الاحكام المذكورة حسب مقتضى الحال وان يجيب على كل سوال يوجه اليه اجابة تامة صادقة.
 ب - تطبق احكام هذه المادة على أي دخل آخر وفق ما يقرر بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

Jupin Co. 36

خصم الضريبة من فائدة الرهن المستحقة لغير المقيمين الخ .

المادة ٢٩ – (١) إذا دفع شخص إلى آخر غير مقيم في المملكة أو الى شخص مقيم فيها بالنيابة عن ذلك الشخص غير المقيم فائدة رهن أو دخلا آخر خاضعا الضريبة بمقتضى احكام هذا القانون خلافاً للدخل الذي نزلت منه الضريبة بمقتضى المادة (٢٦) أو المادة (٢٨) من هذا القانون، فيتوجب عليه لدى دفعه تلك الفائدة أو ذلك الدخل أن يخصم منها أو منه ضريبة بمعدل (٢٠٠) فلس منكل دينار الا أذا كان هو بنفسه ملزما بدفع الضريبة المستحقة على الفائدة المذكورة أو الدخل المشار اليه بمقتضى المادة (٥٠) وعليه أن يقدم فوراً الى مأمور التقدير حساباً عن الضريبة المخصومة على هذا الوجه وأن يعلمه عن اسم وعنوان الشخص الذي ستدفع اليه تلك الفائدة أو ذلك الدخل ومن ثم يصبح المبلغ المخصوم دينا والحكرمة مستحقاً» ويسترفى منه بهذه الصدة .

الفصل العاشر

تقاص الضريبة الخصومة من الضريبة المستحقة

تقاص الضريبة المخصومة من الراوتب والاجور

المادة ٣٠ ــ ان كل مبلغ يخصم بموجب المادة (٢٨) يجرى تقاصه ايفاء بغايات الجباية من الضريبة المفروضة على حلى الشخص المدفوع له الخاضع للضريبة عن سنة التقدير التي جرى فيها الخصـــم او على دخله الخاضع للضريبة في سنة التقدير التي تليها وفقا لما يختاره مأمور التقدير لدى اجراء التقديراو قبل ذلك .

تقاص الضريبة المخصومة من فائدة الرهن او من دخل آخر مستحق لشخص غير مقيم

المادة ٣١ ــ ان كل مبلغ يخصم بموجب المادتين (٢٧) و (٢٩) يجرى تقاصه إيفاء بغايات الحباية مــن الضريبة المفروضة على الدخل الحاضع للضريبة للشخص الذي قبض الفائدة المذكورة او الدخل المشار اليه .

التقاص المسموح به بشأن المبالغ المدفوعة لقاء اقساط التأمين على الحياة والى صناديق التقاعد والادخار

المادة ٣٢ ــ يسمح لاي فرد مقيم في الملكة يكون : ـــ

أ - أمن على حياته او حياة زوجته او اي من اولاده ممسن يستحقون الاعفاء المنصوص عنه في الفقرة (٢) من المادة (١٤) من هذا القانون ، لدى شركة تأمين ، او

ب - دفع مبلغاً سنوياً الى اي صندوق تقاعد او صندوق معاش او صندوق توفير او الى أي صندوق مشابه من الصناديق الموافق عليها من قبل الوزير على الوجه المنصوص عنه في البند (و) من الفقرة الاولى من المسادة الثامنة . بتقاص مبلغ من مقددار الضريبة الذي يكون مستحقا على دخله الخاضع للضريبة قبل اجراء التقاص المنصوص عنه في هذه المادة يساوي خمسة في الماثة من القسط او المبلغ السنوي الذي دفعه خلال السنة السابقة لسنة التقد يرمباشرة .

ويشترط في ذلك ان لا يزيد مجموع التقاص المسموح به بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة على (٨) دنانير .

الحد الاعلى لمجموع التقاص المسموح به بموجب المادة (٣٢)

المادة ٣٣ – (١) لا يجوز أن يزيد مجموع التقاص المسموح بسمه لآي فرد بمقتضى المادة (٣٢) من هسندا القانون لأية سنة من سني التقدير على مقدار الضريبة المستحقة على الدخل الحاضع الفسريبة للملتحقة على الدخل الحاضع الفسريبة للملك الفرد قبل أجراء التنزيل المنصوص عنه في المادة المذكورة .

تقاص ضريبة الابنية والاراضي من ضريبة الدخل

(٢) يحق لاي شخص يثبت لمأمور التقدير بصورة تقنعه ان دخله الحاضع الضريبة في أية سنة من السنين يشتمل على دخل خاضع للضريبة بمقتضى البندين (ج) أو (و) من الفقرة (١) من المادة الحامسة وانه دفع ضريبة بمقتضى قانون ضريبة الابنية والاراضي داخسل مناطق البلديات المعمول به عن تلك السنة عن الدخل المذكور اجراء تقاص اصغر المبلغين التالمين من مقدار ضريبة الدخل الذي يكون مستحقاً على دخله الخاضع المضريبة لولا احكام هذه المسادة :

أ ــ نسبة تعادل ٥٨٪ من مقدار الضريبة المدفوعة بموجب قانون ضريبة الابنية والاراضي
 داخل مناطق البلديات المعمول به .

الفصل الحادي عشر الكشوف والحساب

جواز اصدار التعليمات للاحتفاظ بحسابات

المادة ٣٤ ــ يجوز للمدير أن يصـــدر التعليمات لأيه فئــة يعينها من المكلفين للاحتفاظ خسابات الواردات والمصروفات وان يضمن هذه التعليمات القراعـــد والاساليب التي تحتفظ الحسابات المذكورة بموجبها شريطــة ان لا يتعارض ذلك واحكام القانون التجاري المعمول به وعلى أن تنشر تاك التعليمات في الجريدة الرسمية م

الكشوف التي تقدم بتكليف من مأمور التقدير

المادة ٣٥ – (١) يجوز لمأمور التقدير ان يكلف اي شخص باشعارخطي يرسله اليه ان يزوده بكشف وفقاً للنموذج المقرر عن دخله والتفاصيل الاخرى التي تتطلبها غايات هذا القانون فيما يتعلـــتى بدخله الخاضع للضريبة والضريبة المستحقة عليه خلال مدة معقولة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه ذلك الاشعار .

و جوب تقديم الكشوف من قبل المكلفين الخاضعين للضريبة دون تكليف من مأمور التقدير

(٢) يجب على كل شخص لم يتسلم الاشعار المذكور بالفقرة السابقة من هذه المادة وكان دخله من المصحادر الواردة في المادة الحامسة من هحادا القانون يزيد على مجموع التنزيلات والاعفاءات المنصوص عنها في المواد (٨) و (٩) و (١٠) و (١١) و (١٤) منه ان يقدم في موعد لا يتأخر عن اليوم الأول من شهر حزيران من كل سنة الى مكتسب مأمور تقدير ضريبة الدخل في منطقت كشفاً ينطوي على التفصيلات المطلوبة بموجب الندوذج المقرر يبين فيه مقدار دخله الخاضع للضريبة . والضريبة المستحقة عليه .

(٣)كل شخص تسري عليه احكام هذه المادة يعتبر مسوّولا عن تقديم الكشف المنصوص عنه
 فيها وعن كافة المعلومات المدرجة فيه .

تزويد الاشخاص الذين خصدت الضريبة من دخولهم بشهادات وتزويد مأمور التقدير بنسخ عنها

المادة ٣٦ – يجب على كل شخص قام بخصم الضريبة من أرباح الاسهم اوالرواتب او الاجور او التقاعد او من فوائد الرهونات او سندات الدين او من اي دخل آخر وفقاً لاحكام المواد (٢٦) و (٢٧) و (٢٧) و (٢٨) و (٢٨) من هذا القانون ان يزود الشخص الذي خصم الضريبة مسن دخله بشهادة حسب النموذج المقرر تبين مجموع الدخل الذي خصمت منه الضريبة ومقدار الضريبة المخصومة في موعد لا يتأخر عن اليوم الأول من شهر أيار من سنة التقدير وان يزود مكتب مأمور التقدير في منطقته بنسخة من هذه الشهادة .

صلاحية طلب تقديم كشوف ومعلومات اضافية

المادة ٣٧ – (١) يجوز لمأمور التقدير أن يرسل كلما رأى ذلك ضروريا اشعاراً خطياً الى اي شخص يكلفه فيه أن يعد ويقدم اليه خلال مدة معقولة يحددها في الاشعار الملدكور معلومات مفصلة اوكشوف اضافية بشأن أية مسألة من المسائل التي يقضي هذا القانون الحصول عليها او تقديم كشوف او معلومات بشأنها كما يجوز له ايضاً ان يطلب الى ذلك الشخص أن يحضر بنفسه او يرسل وكيلا او ممثلا او اي شخص آخر نيابة عنه وان يبرز للفحص السجلات الحسابية والمستندات والكشوف وأية قيود يرى مأمور التقدير لزوماً لفحصها .

صلاحية فحص الموجودات والدفاتر في مكان العمل

- (٢) يجوز المدير أو لأي مأمور تقدير مفوض خطياً من قبله أن يدخل اي مكان يجري تعاطي عمل فيه وان يفحص البضائع المخزونة والنقد والآلات والمكانات والسجلات الحسابية والقيود والمستندات الاخرى المتعلقة بدلك العمل حسب مقتضى الحال وأن يطلب اذا مارأى ذلك ضرورياً ايضاحات تتعلق بدلك مسن اجل التأكد من امتسئال ذلك الشخص لاحكام التمانون او من اجل الحيلولة دون تملص ذلك الشخص من تلك الاحكام .
- (٣) يجوز للمدير أو لأي مأمور تقدير مفوض خطياً من قبله لهذا الغرض ان يحتفظ اثناء قيامسه بأي تدقيق على الوجه المبين في الفقرة الثانية من هذه المادة بالسجلات الحسابية و الحسابات و المستندات الاخرى المتعلقة بذلك العمل اذا اقتنع ان الاحتفاظ بها ضروري اتنفيذ احكام هذا القانون او للحيلولة دون التملص من الامتثال لاحكامه .

اعتبار الكشوف مقدمة حسب الاصول بتفويض من الشخص المختص

المادة ٣٨ ــ ان كل كشف أو بيان او نموذج يستدل منه على أنه قدم بمقتضى هذا القانون من قبل اي شخص أو بالنيابة عنه يعتبر من كافة الوجوه انه قدممن قبل ذلك الشخصاو بتفويض منه حسب مقتضى الحال ، الا اذا أقيم الدليل على عكس ذلك وكل من وقع كشفاً او بياناً او نموذجاً كهذا يعتبر انه ملم بجميع الامور المدرجة فيه .

الاعمال التي يقوم بها المقيمون الخ . . .

مديرو الهيئات المعنوية

المادة ٤٠ ــ يتحمل مدير او كبير موظفي كل هيئة معنوية تبعة القيام جميع الافعـــال واجراء جميع الاوور والمسائل التي يقضي هذا القانون القيام بها واجراءها فيما يتعلق بتقدير الضريبة المستحقة على تلك الهيئة ودفع الضريبة .

وجوب تقديم قوائم من الممثلين او الوكلاء

لمادة ٤١هـ ان كل شخص يتسلم مالا او شيئاً ذا قيمة باية صفة من الصفات كدخل متحصل من أي فردمن الموارد المذ كورة في هذا القانون مما يعود لاي شخص خاضع للضريبة او يخصه او لاي شخص يكون خاضعاً للضريبة عن ذلك المال او الشيء فيما لو كان مقيماً في المماكة وغير فاقد الاهلية يقتضي عليه أن يعد قائمة كلما كلفه بذلك مأمور التقدير باشعار . وأن يسلم تلك القائمة خلال المدة المعينة في الاشعار موقعة بامضائه ومتضمنة : --

(١)بيانا صحيحاً وحقيقياً بجميع ذلك الدخل .

(۲) أسم وعنوان كل شخص من الاشخاص الذين يعود اليهم ذلك الدخل وتسري على اية قائمة
 كهاده احكام هذا القانون فيما يتعلق بالتخلف عن تقديم القوائم او التفاصيل التي يطلبها
 مأمور التقدير باشعار .

تقديم كشف بالدخل الخ . الذي يستلم لحساب اشخاص آخرين او بــالدخل الخ . الذي يدفع لاشخاص آخرين

المادة ٢٤ _ اذا قام شخص من الاشخاص بأية صفة كانت : _

(۱) بقبض ربح او دخل تنطبق عليه احكام هذا القانون وكان ذلك الربسح او الدخل يخص شخصاً آخر ، أو

(٢)بدفسع اي ربح او دخل الى شخص آخر او لامره . فيجوز لمأمور التقدير ان يرسل الى الشخص المذكور أولا اشعاراً يكافئه فسيه ان يقدم خلال مسدة يحددها في الاشعار كشفاً لتضمن : --

أ ــ بياناً صحيحا بمقدار الربح او الدخل المذكور بكامله .

ب ـــ اسم وعنران كل شخص يخصه ذلك الربح او الدخل .

تكليف مشغلي الاراضي بتقديم كشف ببدل ايجارها

المادة ٣٤ – (١) يجوز لماءور التقدير ان يرسل اشعارا خطياً الحاي شخص يشغــــل بناية او ارضاً او بنـــاء صناعياً يكافه فيه بتزويده خلال مدة معقولة بكشف يتفسس : ــــ

أ — اسم وعنوان صاحب تلك البناية او الارض او البناء الصناعي.

ب -- بياناً صحيحاً بمقدار بدل الايجار المستحق الدفع او اي عوض آخر .

تقديم كشف بالسكان والنزلاء

(٢) يجوز لمأمور التقدير ان يرسل الى اي شخص اشعاراً خطياً يكلفه فيه ان يقدم خلال مدة يحددها في الاشعار كشفا يتضمن اسماء السكان والنزلاء الذين يقيمون في بيته او فندقهاو موسسته في تاريخ الاشعار والذين كانوا مقيمين على هذه الصورة طيلة الاشهر الثلاثة السابقة لتاريخ الاشعار بغض النظر عن كل غيبة موقته .

المعلومات الرسمية

المادة ٤٤ — (١) يجوز لمأمور التقدير ان يكلف اي موظف من موظفي الحكومة اومسن موظفي اية السلطة محلية او هيئة عمومية اخرى ان يزوده بما قد يكون بحيازته من التفاصيل اللازمة لغايات هذا القانون.

ويشترط في ذلك الا يكره الموظف المدكور بحكم هذه المادة عــــلى افشاء اية تفاصيل يكون ملزما مجكم القانون بالمحافظة على كتمانها .

(٢) يترتب على كل مستخدم (بكسر الدال) لدى تكليفه بذلك باشعار من [مأمور التقدير ان يعد ويقدم خلال المدة المجددة في الاشعار كشفا عن اية سنة يتضمن :

أ ــ اسماء كافة الاشخاص المستخدمين لديه ومحال اقامتهم .

ب ـــ الدفعات والعلاوات التي تدفع لاولئك الأشخاص مقابل استخدامهم ذلك .

وتسري على مثل هذا الكشف أحكام هذا القانونالمتعلقة بالتخلف عن تقديم الكشوف او التفاصيل التي يطلبها مأمور التقدير باشعار .

ويشترط في ذلك أن لا يقع المستخدم (بكسر الدال) تحت طائلة العقوبة لأنه لم يدرج في الكشف اسم او محل اقامة اي شخص مستخدم لديه وغير مستخدم في اي عمل آخر اذا ظهر لمأمور التقدير بعد اجراء التحقيق ان ليس لذلك الشخص دخل خاضع الضريبة .

(٣) إذا كان المستخدم (بكسر الدال) هيئة من الاشخاص فيعتبر مسدير تلك الهيئة او كبسير موظفيها انه هو المستخدم (بكسر الدال) ايفاء بالغايات المقصودة من هذه المادة ويعتبركل عضو من اعضاء مجلس ادارة الشركة و كل شخصس يعمل في ادارتها كشخص استخدم (بفتح الدال) .

تعويض الممثل

المادة ٤٥ ــ ان كل شخص يكون مسوُّولا بمقتضى هذا القانون عن دفع ضريبة بالنيابة عن شخص آخر يجوز له ان يستبقي من الاموال التي تصل الى يده بــالنيابة عن ذلك الشخص وبلغاً يكني لـــدفع تملك الضريبة ويبرأ من كل مسوَّولية تجاه اي شخص كان بالنسبة بلحميع الدفعات التي يجريها استنادأ الى هذا القانون وعملا باحكامه .

القيمون المشتركون

المادة ٤٦ ـــ اذا كان ثمة شخصان او اكثر مشتركين معاً في ادارة مــــال مسلم بعهدتهم بصفتهم قيمين فيجور فرض الضريبة المستحقة عليهم بصفتهم تلك بالتضامن او الانفراد ويكونون مسوَّولين متضامنين ومنفردين عن دفع تلك الضريبة .

الاشخاص المتوفون

المادة ٤٧ – اذا توني شخص خلال السنة السابقة لسنة التقدير وكان لولا وفاته خاضماً للضريبة عن سنة التقدير او اذا توني شخص خلال سنة التقدير او خلال سنتين من انتهائها ولم يكن قد جرى تقدير الضريبة المستحقة عليه عن تلك السنة فان الممثل الشخصي القانوني للمتوني يكون ملزما بدفع الضريبة المترثبة عليه ويتحمل تبعة القيام بجميع الاعمال واجراء جميع الامور والمسائل التي كان يترتب على المتوني ان يقوم بها او يجربها بمقتضي هذا القانون فيما لوكان حياً . ويشترط في ذلك أنه اذا توني شخص خلال السنة السابقة لسنة التقدير ووزع ممثله الشخصي تركته قبل بدء سنة التقدير . وجب عسلي ذلك الممثل ان يدفع ضريبة دخل حسب الفئة او الفئات المعمول بها في تاريخ توزيع التركة اذا لم يكن معدل الضريبة لسنة التقدير قد عين في التاريخ المذكور .

خضوع القيمين الخ للضريبة

المادة ٤٨ ــ ان كل مصف او قيم على طابق افلاس عينته المحكمة او عين بموجب اي تشريع نافذ المفعول في المملكة وكل متول او وصي او حارس يتولى او لجنة تشــولى تسيير او رقاية او ادارة اي ملكاو مشروع بالنيابة عن شخص فاقد الاهلية يكون خاضعاً للضريبة عــلى نفس الوجه وبنفس المقدار الذي يكون فيه ذلك الشخص خاضعاً للضريبة لولم يكن فاقدا الاهليه .

Joseph Constant

الشركات العادية

- يعتبر دخل اي شريك من الشركاء في الشركة انه الدخل الذي من حقه الحصول عليه خلال السنة السابقة لسنة التقدير من دخل الشركسة ويتحقق من مقدار ذلك الدخل ونقآ لاحكام هذا التمانون ويقتضي ان يدرج في كشف الدخل الذي يقدمه ذلك الشريك بمقتضى احكام هذا القانون.

ب - ١ - ان الشريك المقدم (بفتح الدال المشددة) اي الشريك الذي بسبب كونه مقيماً في المملكة .

أ ـــ ورد اسمه اولا في اتفاق الشركة العادية ـ أو

ب -- يكون الشريك المتمدم العامـــل اذا كان الشريك المقدم بالتسمية شريكاً غير عامل.

يترتب عليه حينما يكلفسه مأمور التقدير أن يعد ويقدم كشفآ بدخل الشركة العادية عن اية سنة ويجري اللتحقق من مقا ار ذلك الدخل وفتما لاحكام هذا القانون وان يضمنه اسماء وعناويسن الشركاء الآخرين في الشركة مع مقدار الحصة التي استحقها كل منهم من دخل تلك السنة .

٢ اذا لم يكن احد مـــن الشركــاء مقيماً في المملكة يقوم باعداد وتقديم
 الكشف محامي الشركة او وكيلها او مديرها او عميلها المقيم في المملكة .

٣ - تسري على أي كشف تقضي هذه المادة باعداده وتقديمه احكام هذا
 القانون المتعلقة بالتخلف عن تقديم الكشوف او التفاصيل بموجب اشعار
 من مأمور التقدير .

(٢)أ – اذا لم يقنع مأمور التقدير أن ثمة شخصين او اكستر يتعاطون بالاشتراك عملا تعتبر ارباح او مكاسب ذلك العمل انها تأتت الى الشخص الذي يختاره مأمور التقدير من الاشخاص الذين نالوا حصة من تلك الارباح او المكاسب وتقدر الضرية و فقاً لذلك .

ب – اذ جرى التقدير وفقاً لاحكام البند (أ) من هذه الفقرة لا تعتبر الشركة انها هيئة من الاشخاص ايفاء بالغايات المقصودة من المادة الحامسة والعشرين .

٣ - ليس في احكام هذه المادة ما يمنع الاجتراض على القرار الذي يتخذه مأمور التقدير لدى
 مارسته صلاحية الحيار المحولة له عن طريق رفع استئناف ضد ذلك القرار وفقالاحكام
 المادة السابعة والحمسين كما لو لحقه اجتحاف من جراء تقدير الضريبة المستحقة عليه .

خضوع وكلاء الاشخاص المقيمين خارج المملكة للضريبة

المادة . ه ... (١) أن كل شخص غير مقيم في المملكة (ويشار اليه فيما يلي من هذه المادة « بالشخص غير المقيم ») سواء اكان اردني الجنسية ام لم يكان ، يكون خاضعاً للتقدير وللضريبة باسم القيم او

الوصي على ملكه او اللجزة المشرفة عليه او باسم وكيله التانوني او عميله التجاري او وكيله المذيم على املاكه او فرع الشركة التي ينتمي اليهسا او مديرها سواء اكان ذلك الوكيل المةانوني او العميل التجاري او الوكيل او القيم او الفرع او المدير يقبض الدخل ام لا ، وذلك على بفس الوجه وبنفس المذار الذي يكون فيه ذلك الشخص غير المذيم خاضعاً للتذوير وللضريبة فيما لو كان مقيماً في المماكة ويقبض في الواقع ذلك الدخل . يخضع الشخص غير المقيم للتقدير وللضريبة عن اي دخل يجنيه وباشرة او بالواسطة يخضع الشخص غير المقيم للتقدير وللضريبة عن اي دخل يجنيه وباشرة او بالواسطة بسبب او من أية و كالة قانونية او عديلة تجارية او وكالة او حراسة او فرع او ادارة ويكون خاضعاً للضريبة ، وتقدر الضريبة عليه على هذا الوجه باسمالوكيل التمانوني او ويكون خاضعاً للضريبة ، وتقدر الفريبة عليه على هذا الوجه باسمالوكيل التمانوني او الوكيل التجاري او الوكيل او القيم او الفرع او المدير .

(۲) ان ربان كل سفينة يكون صاحبها او مستأجرها شخصاً غير مقيسم وخاضعاً للضريبة
 عقتضى احكام المادة السابعة عشرة من هذا التمانون يعتبر انه و كيل الشخص المشار اليه
 ايفاء بجميع الغايات المقصودة من هذا التمانون(وإن كان ذاك لا يستثنى اي وكيل آخر).

(٣) إذا كان شخص غير مقيم يتعاطى عملا مع شخص مقيم وظهر لمأمور التقدير بناءعلى الصلة الوثيةة القائدة بين الشخص المقيم والشخص غير المقيم والاشراف المادي الذي يمارسه الشخص غير المقيم على الشخص المقيم ، ان مجرى العمل بين هذين الشخصين يمكن ترتيبه وهو مرتب بينهما في الواقع بحيث أن العمل الذي يقوم به الشخص المقيم بناء على صلته مع الشخص غير المقيم ، اما لا يعود على الشخص المقيم بأي ربح او يعود عايه بربح دون الأرباح العادية التي ينتظر ان ينتجها ذلك العمل ، فان الشخص غير المقيسم يكون خاضعاً التقدير والمضرية باسم الشخص المقيم ، كما أو كان الشخص المقيسم وكيلا الشخص غير المقيم .

(\$) اذا ظهر لمأمور التقدير الذي اجرى التقدير في حالة من الحالات ان المقدار الحقيقي لأرباح او مكاسب اي شخص غير متيم خاضع الفريبة باسم شخص مقيم لا يمكن التأكد منه بسهولسة يجوز لمأمسور التقدير أن يقدر الفريبة المستحقة على الشخص غير المقيم على اساس نسبة مثوية عادلة ومعقولة من رأس المسال المستثمر في العمل الذي يتعاطاه الشخص غير المقيم بواسطة الشخص المقيم الذي يكون خاضعاً الفريبة باسمه كما ذكر آنها أو بالاشتر الله معه . وفي تلك الحالة يمتد نطاق احكام هذا القانين المتعلقة بتقديم الكشوف أو التفاصيل من الاشخاص الذين يعملون بالوكالة عن آخرين بحيث يكون من المفروض على الشخص المقيم أن يقدم الكشوف والتفاصيل المطلوبة عن العمل يكون من المفروض على الشخص المقيم أو بالاشتر الله معه بنفس الصورة التي يفرض فيها الذي يتعاطاه الشخص المقيم بواسطته أو بالاشتر أله معه بنفس الصورة التي يفرض فيها تقديم الكشوف أو التفاصيل عن الدخل الحساضع للضريبة من قبل الاشخاص الذين يعملون بالوكالة عن فاقدي الاهلية أو الاشخاص غير المقيمين .

ويشترط في ذلك أن تقرر في كل حالة من هذه الحالات النسبة المئوية على اساس ماهية العمل وأن تكون تلك النسبة عندما يتم تقريرها من قبل مأمور التقدير قابلة للاستثناف وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة السابعة والخمسين من هذا القانون.

(ه) اذا كان شخص غير مقيم خاضماً للضريبة باسم وكيل قانوني او عميل تجاري او قيم او فرع او مدير بشأن أية أرباح او مكاسب ناجمة عن بيع بضائع او مصنوعات او متوجات صنعت او انتجت خارج المملكة من قبل ذلك الشخص غير المقيم ، فيجوز الشخص الذي يكون الشخص غير المقيم خاضعاً الضريبة باسمه ان يقدم اذا شاء طلباً الى مامور التقدير يطلب اليه فيه تقدير او تعديل الضريبة المستحقة عن تلك الارباح او المكاسب على اساس الارباح المعقولة التي يمكن ان تعود على تساجر اشترى تلك البضائع من صاحب المعمل او المنتج مباشرة واذا كانت تلك البضائع تباع بالمفرق بالنيابة عن صاحب العمل او المنتج فعلى اساس الأرباح المعقولة التي يمكن أن تعود على بائع المفرق الذي اشترى تلك البضائع من صاحب العمل او المنتج فعلى اساس الأرباح المعقولة التي يمكن أن تعود على النيابة عن صاحب العمل او المنتج معاشرة ، ولسدى بائع المفرق الذي اشترى تلك البضائع من صاحب المعمل او المنتج مباشرة ، ولسدى يجري التقدير او التعديل وفقاً لما تقدم .

توقيع الاشعارات

الادة ٥١ – (١) ان كل اشعار يصدره مأمور التقدير بموجب هذا القانون يجب أن يكون موقعاً بامضاء مأمور التقدير نفسه . او بامضاء اي شخص او اشخاص يعينهم مأمرو التقدير لهذا الغرض من آن لآخر . ويعتبر كل اشعار كهذا قانونياً اذا كان توقيع مأمور التقديراو ذلك الشخص او اولنك الاشخاص مطبوعاً او مكتوباً عليه حسب الاصول .

ويشرط في ذلك أن أي اشعار خطي يصدر لشخص بمقتضى هذا القانون ويكلف فيه بتقديم تفاصيل لمأمورالتقديراو أي اشعار يصدر بمقتضى هذا القانون ويكلسف فيه اي شخص او شاهد بالحضور امام مسأمور التقدير ينبغي أن يكون موقعاً بامضاء مسأمور التقدير نفسه او بامضاء شخص مفوض منه حسب الاصول .

(۲) ان كل توقيع مثبت على اشعار يستدل منه على أنه توقيع شخص معين على الوجه المذكور
 آنفا ، يعتبر أنه توقيع ذلك الشخص الى ان يقام الدليل على عكس ذلك .

تبليغ الاشعارات والاعفاء من اجرة البريد وطوابع البريد

المادة ٥٧ – (١) يجوزتبليغ الاشعار لأي شخص إما بتسليمه إياه بالذات او بارساله في البريد المسجل الى آخر عنوان معروف له واذا جرى الى آخر عنوان خساص معروف له واذا جرى التبليغ على الوجه الاخير يعتبر الاشعار انه بلغ بعد مرور مدة لا تزيد على الستة أيام من يوم أرساله في البريد اذا كان الشخص المبلغ اليه مقيماً في المملكة ، او في اليوم التالي لليوم الذي يصل فيه عادة الى جهه الارسال في سياق البريد الاعتيادي اذا لم يكن مقيماً في المملكة . ويكفي لاثبات وقوع التبليغ على هذا الوجه ان يقام الدليل على ان الرسالة المحتوية على الاشعار قد عنونت وارسلت في البريد على الوجه الصحيح ويعتبر كل اشعار المسلم علمه المقتضى هذه الفقرة أنه سلم حسب الاصول الى الشخص المعنون له فيما لو رفض الرسلة المناه ال

(٢) بالمرغم مما ورد في أي قانون آخر يجــوز ارسال كافة الكشوف والمعلومات الاضافية والمكاتبات الناشئة عنها ودفع الضريبة وفقاً لا حكــام هذا القانون الى مأمور التقدير بواسطة البريد معفاة من الاجرة في غلافــات مكتوب عليها عبارة (ضريبة الدخل) وكذلك تعفى من رسوم طوابع الواردات كافة الاستدعاءات والاعتراضات والمكاتبات الناشئة عنها وفقاً لاحكام هذا القانون التي تقدم الى المدير او مأمور التقدير.

الفصل الثاني عشر التقسديرات

اجراء التقديرمن قبل مأمور التقدير

- ب ــ ان يقرر مبلغ دخل ذلك الشخص الخاضـــع للضريبة ، وأن يقدر عليـــه ، قدار الضريبة تبعاً لذلك ، مستعملا في ذلك فطنته و درايته ، اذا كـــان الديه اسباب تدعوه الى الاعتقاد بأن الكشف غير صحيح ، أو
- ج ان يقبل الكشف مبدئياً ويطلب دفع الضريبة المستحقة حسب الاصــول بمقتضى ذلك الكشف دون الاجحاف بحقه أن يحدد فيما بعد دخل ذلك الشخص بمقتضى الفقرة (ب) من هذه المادة .
- (٢) في الاحوال التي لا يقدم فيها شخص من الاشخاص أي كشف ويرى أمور النقدير ان ذلك الشخص مكلف بدفع الضريبة ، يجوز لمأمور التقدير ان يحدد دخل ذلك الشخص الخاضع للضريبة مستعملا في ذلك فطنته ودرايته وأن يقدر عندئذ الضريبة المستحقة على ذلك الشخص تبعاً لذلك واكمن هذا التقدير لا يؤثر في التبعة التي تقع على ذلك الشخص من جراء تخلفه عن تقديم الكشف او اهمال تقديمه .

صلاحية الوزير او الموظف المفوض من قبله لاعادة التقدير

المادة ٤٥ – (١) يجوز للوزير او الموظف المفرض من قبله خطياً خلال سنة التقدير او خـــلال اربـــع سنوات من انتهاء سنة التقدير التي جرى خلالها تبليغ اشعار التقدير بمقتفـــى احكام الفقرة (١) او (٤) أو (٥) من المادة (٥٦) من هذا القانون ان يطلب بمحض ارادته المضبط المتعلق بأية اجراءات اتخذها مأمور التقدير . ويجوز له حين استلامه ذلك الضبط أن يجري او يوعز باجراءالتحقيقات التي يستصوب اجراءهـــا كما يجوز له ان يصدر الاوامر التي يستصوبها بشأن تلك الاجراءات عـــلى ان تراعى في ذلك احكام هذا القانه ن .

. ويشترط في ذلك أن لا يصدر الوزير او الموظف المفرض من قبله أمراً من شأنهان يخفض الضريبة الا في الحالات التالية : --

أ _ لغايات تصحيح الاخطاء الحسابية.

الشخص المعترض على التقدير لم يتمكن من تقديم اعتراضه خلال المدة المذكورة من جراء غيابه عن المملكة او مرضه او لاي سبب معتول آخر جاز له أن يمدد تلك المدة الى الاجل الذي يراه معقولا في تلك المظروف.

جواز طلب المعلومات ودعوة الاشخاص للحضور امام مأمور التقدير واداء اليمين لغايات النظر في الاعتراض

(٣) يجوز لمأمور التقدير لدى استلامه اشعار الاعتراض المشار اليه في الفترة (٢) من هذه المادة أن يكلف الشخص الذي قدم الاشعار بتزويده بالتفاصيل التي يراها ضرورية عن دخل الشخص الذي جسرى تقديره وبابراز جسسيع السجلات والمستندات الاخرى المحفوظة لديه او الموجودة في عهدته مما له علاقة بدخله . ويجوز له ان يكلف اي شخص يعتقد ان في وسعه الادلاء ببينة حول التقدير المذكور بالحضور امامه كما يجوز له ان يستجوب له ان يستجوب ذلك الشخص بعد اليمين او بدون يمين . ويشترط في ذلك الا يستجوب كاتب المكلف او وكيله او خادمه او اي شخص آخر يكون موتمناً على اسرار عمله الا بطلب من المكلف .

الفصل في الاعتراض في الحالة التي يوافق فيها مأمور التتدير على مبلغ الدخل المقدر .

(٤) اذا قدرت النمريبة على شخص واعترض ذلك الشخص على الضريبة المقدرة عليه ووافق مأمور التقدير على المبلغ الذي يقدر دخله به يعدل التقدير تبعاً لذلك ويبلغ ذلك الشخص اشعاراً بمبلغ الضريبة المستحقة عليه .

الفصل في الاعتراض في الحالة التي لا يوافق فيها مأمور التقديرعلى مبلغ الدخل المقدر

(٥) اذا لم يوافق مأمور التقدير على الوجه المبين بالفقرة السابقة يقرر الضريبة بأمـــر كتابي
 ويجوز له في هذه الحالة أن يقر التقدير او يخفضه او يزيده او يلغيه في ذلك الامر.

الفصل الثالث عشر الاستثناف واليمييز

الاستثناف الى محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل

المادة ٥٧ – (١) مع مراعاة ما ورد في الفقرة الثانية من هذه المادة تشكل محكمة خاصة تسدى (محكمة استثناف قضايا ضريبة الدخل) تكون ضمن ملاك وزارة العدلية وتنعقد برئاسة قاضلا تقل درجته عن الثانية وعضوية قاضيين لا تقل درجة كل منهما عن الرابعة يخضعون جميعهم للاحكام والاوضاع القانونية التي تسري على القضاة النظاميين وتختص هذه المحكمة بالنظر في قرارات واوامر التقدير التي يجسوز استثنافها بمقتضى احكام هذا القانون، وتحال اليها قضايا ضريبة الدخل المقامة لدى محكمة الاستئناف النظامية وتباشر

ب ــ لغايات تعديل الاعفاءات الشخصية والعائلية المنصوص عليها في المواد ١٤ و١٥ والتقاص المنصوص عنه في المواد ٣٠ و ٣١ و ٣٣ و (٦٠) من هذا القانون .

ج - في الاحرال التي لا تزيد فيها الضريبة المستحقة بموجب المادة (٥٣) اوالمادة
 ح على (٥٠) ديناراً قبل اجراء اي تقاص .

(٣) كل امر او تقدير ينطوي على زيادة الضريبة المستحقة على الدخل الحاضع للضريبة يعتبر
 قابلا للاستثناف وفقاً لاحكام المادة (٧٥).

ويشترط في ذلك ان لا يصدر الوزير او الموظف المفوض من قبله امرا من شأنه ان يزيد الضريبة دون أن يتيح للمكلف فرصة معقولة لسماع اقواله وبسط قضيته .

سجلات التقدير

المادة ٥٥ – (١) يحتفظ في مكتب مأمور التقدير بسجلات تسمى سجلات التقدير تلمرج فيها اسماءكافة الاشخاص الذين قدرت الضريبة عليهم .

(۲) تدرج في السجلات المذكورة في الفقرة السابقة اسماء وعناوين الاشخاص الذين قدرت الضريبة عليهم ومقدار الدخل الحاضع للضريبة اكمل منهم ومقدار الضريبة المستحقة عليه والتفاصيل الاخرى التي تقرر بهذا الشأن .

(٣) يحتفظ في مكتب مأمور التقدير باضبارة اكمل مكلف توضيع فيها الكشوف وقرارات التقدير وتنقيح التقدير ونسخ كاملة عن كافسة اشعارات التقدير وكافة الاشعارات المعدلة للتقدير واية معلومات او مستندات اخرى يعتبرها مأمور التقدير ضرورية لغايات تنفيذ هذا القانون

تبليغ اشعار التقدير الذي يتضمن مقدار الدخل الحاضع للضريبة ومقدار الضريبة المستحقة

المادة ٥٦ – (١) يتخذ مأمور التقدير التدايير لتبليغ كل شخص من الاشخاص المدرجة اسماؤهم في سجل التقدير اشعاراً يعتونه الى عـل اقامته الاعتيادي او عـل عمله اما بالله ات او بالبريد المسجل متضمناً مقدار دخله الحاضع للضريبة ومقــدار الضريبة المستحقة عليه وبيانا بالحقوق المخولة له في الفقرة التالية .

الاعتراض على التقدير والدة التي يجب ان يقدم خلالما

Chomics 36

الاخطاء المخ . . التي تقع في التقديرات والاشعارات

المادة ۵۸ – (۱) لا يجوز ابطال اية مذكرة تقدير أو أي إجراء آخر يستدل منه على أنه متخذ بمقتضى احكام هذا القانون ولايجوزاعتباره باطلا او «قابلا «ابطلان بمجرد وجود نقص شكلي فيه كما لا يجوز ان يؤثر مفعول وجود خطأ او نقصاو سهو فيه اذاكانت تلك المذكرة او ذلك الاجراء بجوهره ومفعوله متفقاً ومطابقاً لمقصد ومعنى هذا القانون اواي تعديل يطرأ عليه .

أ_ من جراء وقوع خطأ فيه يتعلق باسم وكنية الشخص المكلف او بوصف اي دخل
 او بمقدار الضريبة المفروضة .

ب ــ من جراء وجود تباين بين التقدير واشعار التقدير .

ويشترط في ذلك أن يبلغ اشعار التقدير الى الشخص الذي يراد فرض الضريبة عليه وفقاً للطريقة المنصوص عنها في المادة (٥٢) من هذا القانون .

الفصل البرابع عشر الــتحصيل

ميعاد دفع الضريبة

المادة ٥٩ ــ يجب على كل مكلف أن يدفع الضريبة المستحقة عليه خلال ثلاثين يومـــاً من تاريخ تبليغ اشعار التقدير بمقتضى المادة (٥٦) من هذا القانون ويجوز لمأمور التقدير أن يسمح بدفع الضريبة على اقساط حسبما يراه مناسباً .

دفع مبلغ على حساب الضريبة المستحة

لمادة ٣٠ – (١) إذا لم يتبلغ اي مكلسف اشعار التقديسر المنصوص عنه في المادة (٥٦) مسن هذا القانون قبل اليوم الاول من شهر حزير ان في أية سنة من سني التقدير اواذا تبلغ الاشعار الملد كور قبل ذلك التاريخ وقدم اعسراضاً بمقتضى الفقرة (٢) من تلك المسادة او استثنافاً او تمييزاً بمقتضى المادة (٥٧) منه سواء أكان ذلك قبل التاريخ المذكور او بعده يترتب على ذلك الشخص ان يدفع على جساب الضريبة المستحقة عليه عن تاسك السنة مبلغاً يعادل ٥٠٪ من مقدار الضريبة المقدرة نهائياً او من مقدار الضريبة المستحقة اذا لم يكن هناك ضريبة مقدرة نهائياً وفقاً للطريقة المقررة وفي المواعيد والنسب المقررة لحذه الغاية وتسري على تحصيل هذا المبلغ احكام هذا القانون المتعلقة بتحصيل الضريبة.

الضريبة المقدرة نهائياً

(٢) لغايات هذه الماده تعني عبارة « الضريبة المقدرة نهائياً » بالنسبة لاي شخص الضريبة المستحقة عليمه عن آخر سنة من سني التقديمر التي تكدون الضريبة عنها قد اصبحت مستحقة الدفع بمقتضى المادة (٥٩) من هذا القانونبعد انقضاء دة الاعتراض المنصوص عنها بالفقرة (٢) من المادة (٥٦) منه ومدة الاستئناف القانونية وفقاً لنظام اصول استئناف وتمييز قضايا ضريبة الدخل الصادرة بمقتضاه.

اختصاصها وفقاً لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه اعتباراً من التاريخالذي يعينه مجلس الوزراء بقرار يقترن بالارادة الملكية السامسية ينشر في الجريدة الرسمية ، وتعقد جلساتها في عمان او القدس حسبما تراه مناسباً .

(٢) الى ان يعين تاريخ مباشرة محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل لاختصاصها بموجب الفقرة السابقة من هذه المادة تستأنف قرارات أو او امر التقدير الصادرة بمقتضى الفقرة (٥) من المادة (٥) او بمقتضى المادة (٥) الى محكمة الاستئناف وفقاً «لنظام اصول استئناف وتمييز قضايا ضريبة الدخل الصادر بمقتضى هذا القانونوحسب مقتضى الحال يعتبر الشخص الذي صدر عنه قرار أو أهر التقدير مستأنفاً » عليه ، وايفاء بغايات هذا القانون تعتبر محكمة الاستئناف محكمة حقوقية من جميع الوجوه .

(٣) تعطى جميع قضايا ضريبة الدخل المستأنفة صفة الاستعجال من قبل المحكمة المختصة .

(£) تسمع كافة الاستثنافات مرافعة واكمن بصورة غير علنية الا اذا أمرت المحكمة بخلاف ذلك .

(a) المحكمة ان تقر التقدير او خفضه او تزيده او تلغيه . أو أن تعيد القضية الى المستأنف عليه لاعادة التقدير وفقا التعليمات التي تستصوبها .

(٦) ان تبعة اقامة الدليل على ان التقدير المشتكى منه هو تقدير باهظ تقع عــــلى المستأنف .
 ويشترط في ذلك انه لا يجوز اثبات أية وقائع لم يدع بها امام الشخص الذي صدر عنه قرار او امر التقدير المستأنف .

(٧) اذا استونف اي أمر او تقدير صدر بمقتضى المادة (٥٤) مــن هذا القانون وكان المكلف نفسه قد قدم استثنافاً ضد قرار مأمور التقدير الصادر بمقتضى الفقرة (٥) من المادة (٥٦) منه وكان الاستثنافان يتعلقان بسنة تقدير واحدة يترتب على المحكمة:

أ -- تكليف المستأنف بأن يدفع الفرق بين الرسم المترتب على هذا الاستثناف والرسم المترتب او الذي دفع عن الاستثناف المقدم ضد قرار مأمور التقدير .

ب - النظر في الاستثناف المقدم بموجب هذه الفقرة واصدار القرار المقتضى بشأنه
 بعد اسقاط الاستثناف المقدم ضد قرار مأمور التقدير .

السنميير

(A) باستثناء ما نص عليه في البندين (ب) و (ج) من الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٧ يكون كل حكم او أمر تصدره المحكمة في هذا الصدد نهائياً وغير قابل التمييز الا اذا تجاوز مبلغ ضريبة الدخل المقدرة من قبل مأمور التقدير او الوزير او الموظف المفوض من قبله ماية دينار قبل تنزيل التقاص المنصوص عنه في المواد (٣٠) و (٣١) و (٣٧) و (٣٠)

(٩) يتولى مأمور التقدير تبليغ المكلف اشعاراً بمقدار الضريبـــة المستحقة عـــليه وفقا لقرار المحكمة Choin in 186

و تشمل عبارة «سني التقدير » لغايات هذه المادة سني التقدير السابقة لسنة التقدير ٢٦/٦٥»

عدم سريان احكام هذه المادة على بعض انواع الدخل

(٣) الاتسري احكام هذه المادة على المكلفين الذين يشتمل دخلهم الحاضع للضريبة على نسبة يبلغ مجموعها ٧٠ / او اكثر من الدخل الحاضع للضريبة بمقتضى احكام البنود (ب)أ.

(د) أو (ه) من الفقرة (١) من المادة الحامسة من هذا القانون :

تقاص المبالغ المدفوعة بموجب هذِه المادة من الضريبة المستحقة

(٤) ان كل مبلغ يدفعه اي شخص بمقتضى احكام هذه المادة يجري تقاصه ايفاء بغايات الجباية من الضريبة المفروضة على دخل ذلك الشخص الحاضع للضريبة عن سنة التقدير التي جرى دفع المبلغ على حساب الضريبة المستحقة عنها او على دخله الحاضع للضريبة في سنة التقدير السابقة او التالية لتلك السنة وفقا لما يختاره مامور التقدير لدى اجراء التقدير او قبل ذلك .

عقربة التخلف عن دفع الضريبة في المواعد المحدده (الغرامة)

المادة ٦١ – (١) اذا لم تدفع أية ضريبة في الأوقات المحددة للدفع بمقتضى احكام هذا القانون يضاف الى مقدار الضريبة مبلغ يعادل : ___

١٠ ٪ اذا كانت مدة التخلف (٦) أشهر أو أقل

١٥ ٪ اذا كانت مدة التخلف اكثر من (٦٠) اشهر واقل من (١٢) شهراً .

٢٠ ٪ اذا كانت مدة التخلف اكثر من (١٢) شهراً وأقل من (٢٤) شهراً.

٢٥ ٪ اذا زادت مدة التخلف عن (٢٤) شهراً .

وتطبق على تحصيل هذا المبلغ وجبايته احكام هذا القانون المتعلقة بتحصيل وجباية الضرائب على انه يجوز لمأمور التقدير بناء على سبب مقبول يثبت الله تخفيض او الغاء الغرامة اذا قلت قيمتها عن (٥٠) ديناراً كما يجوز للمدير بناء على تنسيب مأمور التقدير تخفيض او الغاء الغرامة في الحالات التي تريد فيها على الحمسين ديناراً اذا اقتنع بأن التأخر كان لسب مقبول ويشترط في ذلك ان لا تستوفى اية غرامة اذ اقلت قيمتها في اية حالة من الحالات عن دينار واحد .

(۲) لا تعتبر الغرامة المفروضة بمقتضى احكام هذه المادة قسماً من الضريبة المدفوعة من اجل المطالبة بالاعفاء او التقاص بمقتضى اى حكم من احكام هذا القانون .

(٣) تسرى احكام هذه المادة على جميع الحالات التي يسمح فيها بدفع الضريبة على اقساط بعد الاوقات المحددة الدفع بموجب المادة (٥٩) او المادة (٦٠) من هذا القانون.

الاصول حين يكون الاعتراض او الاستثناف او التمييز معلقا

الحالات ان ينفذ دفع الحزُّ غير المختلف عليه من الضريبة اذا زاد عن المبلغ المنصوص عنه في المادة ١٠ ، ١ ، المذكورة .

تحصيل الضريبة بعد القرار في الاعتراض والاستثناف والتمبيز

المادة ٦٣ – اذا كان قد ارجىء استيفاء رصيد الضريبة ريثما تظهر نتيجــة الاعتراض او الاستئناف او التمييز فان مقدار الضريبة غير المدفوع المعين على اساس التقدير الذي تقرر في الاعتراض او الاستئناف او التمييز حسبما تكون الحالة يصبح مستحق الدفع خلال ثلاثين يوما من التاريخ الذي يتسلم فيه المكلف اشعاراً بالضريبة المستحقة عليه واذا لم تدفع الضريبة خلال هذه المـــدة تطبق عليه احكام المادة (٦١) والمادة (٦٤).

تنفيذ الدفع بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به

اقامة الدعوى من قبل مأمور التقدير لتحصيل الضريبة

(٢) يجوز تحصيل الضريبة بدعوى يقيمها مأمور التقدير بصفته الرسمية امسام محكمة ذات اختصاص مع كامل مصاريف الدعوى من الشخص المستحق عليه كدين مستحق لحكومة المملكة كما يجوز تحصيلها بالطريقة المنصوص عنها في الفقرة (١) من هذه المادة.

دفع الضريبة من قبل الاشخاص الذين هم على وشك مغادرة المملكة

المادة ٦٥ – (١) اذا كان لدى مأمور التقدير في أية حالة معينة ما يحمله على الاعتقاد بان شخصاً قدرت الضريبة عليه يحتمل ان يغادر المملكة قبل ان تصبح هذه الضريبة مستحقة الدفع دون ان يدفع الضريبة يجوز ان يرسل الى ذلك الشخص اشعاراً كتابياً يكلفه فيه بدفع الضريبة خلال مدة تحدد في الاشعار وحينئذ تصبح الضريبة مستحقة الدفع عند انتهاء اجل المدة المحددة على هذه الصورة، واذا لم تدفسع او يومن دفعها بضمانة يقتع بها مأمور التقدير يشرع مأمور التقدير فوراً فينفذ الدفع وفقاً لاحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به وفي هذه الحالة يمارس مأمور التقدير جمسيع الصلاحيات المخولة للحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عنها في القانون المذكور.

أ _ ان يكلف فوراً اي شخص باشعار كتابي يرسله اليه ان يقدم كشفاً بذلك الدخل مع بيان تفاصيله خلال مده يعينها في الاشعار .

الكشف بشرط ان يكون ذلك الشخص قد تبلغ اشعارا بالضريبة المقدرة عليه عن تلك السنة الا اذا اقيم الدليل على وجه يقنع به المدير او مأمور التقدير . أن اهمال ذلك الشخص او تخلفه عن تقديم كشف صحيح لم يسكن مبعثه احتيالا او فعلا او اغفه الا مقصودا .

الاستئناف بشأن المبلغ الواجب رده .

(٣) كل من لحقه اجمحاف من جراء قرار اصدره مأمسور التقدير بشأن المبلغ الواجب رده بمقتضى احكام هذه المادة يكون له الحق في استئناف ذلك القرار كما لو كان لحقه اجمحاف من جراء تقدير الضريبة المستحقة عليه .

الفصل السادس عشر الجرائم والعقوبسات عقوبة تقديم كشوف ومعلومات غير صحيحة

المادة ٦٧ -- ([١] كل من أتى قصدا فعلا من الافعال التالية : --

أ _ قدم كشفاً غير صحيح وذلك بأن أغفل فيه أوأنقس او حذف منه اي دخل او اب جزء من الدخل الذي يترتب عليه تقديم كشف به بمقتضى هذا القانون .

ب ــ ادرج اي بيان كاذب او نفذة صورية او غير صحيحة في كشف او بيان قدم بمقتضى هذا القانون . او ايفاء بالغايات المقصودة منه في تقدير اي دخلخاضع للضريبة او للتوصل الى المقدار الصحيح للضريبة المستحقة عليه او لتقرير اي اعفاء او تنزيل او تقاص يسمح به القانون .

عقوبة الاحتيال والتزوير

ج — اعد او حفظ او سمح باعداد اية دفاتر او حسابات او قيود صورية او مزورة. او زور او سمح بتزوير اية دفاتر او حسابات او قيود او اخفاها او اتلفها كلياً او جزئياً بقصد اخفاء او تهريب أي دخل خاضع للضريبة بمقتضى هذا القانون او اي جزء من ذلك السدخل . أو للتملص من دفع الضريبة كسلياً او جزئياً او للحصول بدون حق على أي اعفاء او تنزيل او تقاص يسمح به هذا القانون .

ح بلماً الى أية حيلة او خدعة مهما كان نوعها او اجاز استعمالها للتهرب من دنسع
الضريبة او لتخفيض مقدارها بأية صورة من الصور بما في ذلك الحصول بدون
حق على اي اعفاء او تنزيل او تقاص يسمح به القانون .

 ه — اعطى معلومات او بيانات غير صحيحة فيما يتعلق بأية واتعة او امر او مسألـــة
 . توئر في مـــؤوليته او في مسؤولية اي شخص آخر او اية شركة عادية في دفع ضريبة الدخل او التأثير في مقدارها . ب – ان يقدر دخل ذلك الشخص بالمبلغ المذكور في الكشف و اذا لم يقدم الكشف او اذا كان مأمور التقدير غير مقتنع به فالمبلغ الذي يعتبره معقولا ويشرط في ذلك انه اذا اجرى تقديراً كهذا قبل بدء سنة التقدير تكون الضريبة مستحقة الدفع على اساس الفئة او الفئات المعمول بها في تاريخ التقدير اذا لم تكن قد عينت فئة الضريبة عن سنة التقدير المذكورة حتى ذلك التاريخ .

 ج – ان يكلف باشعار كتابي الشخص المقدرة عليه الضريبة بأن يقدم في الحال ضمانة على دفع الضريبة يرضى بها مأمور التقدير .

(٣) يبلغ اشعار التقدير بمقتضى احكام الفقرة (٢) من هذه المادة الى الشخص الذي قلرت الضريبة عليه وتكون كل ضريبة مقدرة على هذه الصورة مستحقة الدفع لدى اعطاء تكليف كتابي بدفعها بتوقيع مأمور التقدير واذا لم تدفع او يومن دفعها بضمانة يقنع بها مأمور التقدير يباشر بتحصيلها فورا وفقا لاحكام قانون تحصيل الاموال الاميريسة المعمول به وفي هذه الحالة يمارس مأمور التقدير جميع الصلاحيات المخولة للحاكسم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عنها في القانون المذكور.

(٤) يجوز لمأمور التقدير في الحالات المنصوص عنها في الفقرة (١) و (٢) و (٣) من
 هذه المادة أن يطلب الى السلطات المختصة عدم السماح المكلف بمغادرة المملكة الا
 ان تسوى قضيته .

الفصل الخامس عشر الرديسات

رد المقدار الزائد من الضريبة المدفوعة

المادة ٦٦ – (١) اذا ثبت لمأمور التقدير بصورة تقنعه ان شخصاً من الاشخاص قد دفع عن اية سنة من سبي التقدير بطريق الخصم او خلافه مقدارا من الضريبة يزيد عــن المقدار الصحيح المستحق عليه فــان من حق ذلك الشخص ان يسترد المبلغ الذي دفعه ويصدر مــأمور التقدير شهادة بالمبلغ الواجب رده ومن ثم يوعــــز الى وزارة المالية لدى تسلمها هذه الشهادة برد المبلغ المذكور فيها

عدم جواز رد الضريبة في بعض الحالات

(٢) فيما عدا المبالغ الحسائز ردها نتيجة الفصل في أى اعسر اض او بموجب امر صادر بمقتضى المادة (٤٥) من هذا القانون او استثناف او تمييز لا يرد اى مبلغ بموجب هذه المسادة عن اية سنة تقدير الى أى شخص تخلف عن تقسديم كشف بشأنها او اهمال تقديمه او قسدرت الضريبة المستحقة عليه بما يزيد على المبلغ المبين في



المادة ٧١ – يجوز لمدير ضريبة الدخل ان يجري مصالحة عن اي فعل ارتكب خلافاً لاحكام المواد (٦٧) و (٦٨) من هذا القانون ، ويجوز له قبل صدور الحكم أن يوقف أية اجراءات متخذه بمقتضاها او ان يجري اية مصالحة بشأنها .

وجوب دفع الضريبة بالرغم من الاجراءات المتخذة للعقوبة

المادة ٧٧ ـــ ان اتخاذ الاجراءات المتعلقة بالعقوبة او الغرامة او عقوبة الحبس بمقتضى هذا القانون لا يعني اي شخص من مسوّولية دفع ضريبة الدخل المكلف بدفعها او التي يصبح مكلفاً بدفعها .

المادة ٧٣ ــ ان احكام هذا القانون لا توثر في اية اجراءات جزائية يمكن اتخاذها بمقتضــــى اي قانون او تشريع آخر .

الفصل السابع عشر صلاحية اصدار الانظمة والتعلميات

- (١) لتنظيم الاصول المتبعة في استثناف وتمييز قضايا ضريبة الدخل التي ترفع بمقتضى هذا القانون ، وان يضمن تلك الاصول أحكاماً تتعلق بدفع الرسوم والدفع الى المحكمــة وتقديم البينات :
- (٢) الاقتطاع الضريبة ودفعها من الرواتب ومعاشات التقاعـــد و فوائد الرهونات وسندات
 الدين او من اي دخل آخر تقضي احكام هذا القانون باقتطاع الضريبة منه .
- (٣) لوضع نماذج الكشوف والادعاءات واللوائح والبيانات والاشعارات المستعملة بمقتضى هذا القانون ،
- (٤) لاجراء خساب الاستهلاك المسموح به بمقتضى احكام المادة ٩ ــ. ١ » من هـــذا القانون وتعبين نسب الاستهلاك المسموح به بمقتضى احكام المادة المذكورة.
- (o) لتنظيم دفع المبالغ المنصوص عنها في المادة (٠ ٦) وتعيين طريقة دفعها ونسب ومواعيد الدفــــــع .
- (٦) لاجراء حساب الغرامات والفوائد المنصوص عنهـا في المادة (٦١) من هذا القانون وتعيين نسبها ومواعيد استيفائها .
 - (٧) لوضع أية انظمة اخرى يراها ضرورية لاجل تنفيذ غايات هذا القانون .

و ــ اعطى اي جواب كــاذب شفوي او كتابي على اي سوال او طلب وجهه اليه للحصول على معلومات وبيانات يتطلبها هذا القانون وذلك بغية التملص من دفع الضريبة كــلها او اي جــزء منها او لتخفيض مقدار هـــا بأية صورة من الصور :

يعاقب لدى ادانته عن كل جرم من هذه الحرائم بالحبس لمدة لا تزيد على سنة اشهر او بغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ديناراً بالاضافة الى تضمينه ضعفي الفرق بسين الضريبة الصحيحة المستحقة عليه كما يقدرها مامور التقدير ومبلغ الضريبة الذي ينتج عنه الحرم.

- (۲) يعاقب بالصورة نفسها كـــل من حرض او ساعد عـــلى ارتكاب اي فعل من الافعال
 الواردة في الفقرة السابقة او تدخل او اشترك في ارتكابه بأية صورة من الصور
 - (٣) يتناول العقاب محاولة ارتكاب الافعال الواردة في هذه المادة .
 - عقوبة التخلف عن تقديم الكشوف وعن الحضور او العمل بمقتضى اشعار او طلب صادر بمقتضى القانون

(Y) کل من : ــ

- أ ــ تخلف عن العمل بمقتضيات اي اشعار او طلب صدر اليه بموجب هذا القانوذاو
- ب تخلف عن الحضور اجابة لاشعار صدر اليه تحقيقاً لاي غرض مــن الاغراض
 المقصودة بهذا القانون ، او
- جــ امتنع بعد حضوره عــن الرد على اي سؤال وجه اليه بصورة مشروعة ايفاء
 بالغايات المقصودة من هذا القانون .
 - يعاقب لدى ادانته بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على خمسين ديناراً .

العقربة في الحالات التي لم ينص عنها بوجه خاص

المادة ٦٩ – كلمن ارتكب جرماً « خلافاً ، لاحكام هذا القانون او خالف او تخلف عن مراعاة اي حكم من احكام اي نظام صادر بمقتضاه ولم يكن قد نص على عقوبة خاصة به يعاقب لدى ادانته بغرامة لا تقل عن خدسة وعشرين ديناراً او بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر .

عدم جواز الاخذ بالإسباب المخففة

المادة ٧٠ لا يجوز المحكمة أن تأخذ بالاحكام الحاصة بالاسباب المحقفة في قانون العقوبات او في فانون آخر لتنزيل الغرامة التي يمكن فرضها بمقتضى احكام هذا القانون عــن حدها الادنى المنصوص عنه في أية مادة من مواده ...

Justin in 1. La